



الاتحاد الجهوي للشغل بصفافس يحيي الذكرى 26 لوفاة الزعيم الوطني والنقابي الحبيب عاشور



كلمات خالدة للزعيم فرحات

إن الاتحاد من أعظم أدوات الرقي في هذه البلاد. وهو موطن الكفاح الحقيقي الصادق الصالح الذي لا يرمي إلا إلى إقرار العدل والحريات الأساسية وإلى منح المجتمع التونسي حقه في الرفاهية والازدهار المادي والمعنوي.



بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

www.ugtt.org.tn- echaabnews.tn

الخميس 20 مارس 2025 - العدد 1841 - الثمن دينار و 400 مليم -

حول تنقيحات مجلة الشغل:

هل يكفي إلغاء المناولة والعقود محدودة المدة لرفع الحيف الاجتماعي ووقف المظالم؟

مراجعة عادلة لنظومة الطرد لأسباب اقتصادية أو فنية

في الجامعة العامة للمعادن والالكترونيك

متمسكون بالمفاوضات الجماعية

القطاعية ونطالب بزيادة في حدود 8٪

مطالب عاجلة

لقطاع الصحة

وهيئة إدارية

منتظرة

للتعليم الثانوي

إضراب

في مساكن

وسيدي

الهاني



... ويتواصل اعتقال الأخ الصنكي الأسود منذ 410 أيام

حديث عن الكرامة والتشغيل

من السابق لأوانه القول إن ثورة 14 جانفي 2011 نجحت في تحقيق ما فُجرت من طموحات وتطلعات أو لم تنجح. ولكن الثابت أنها ما زالت تراوح مكانها منذ أكثر من 11 سنة.

لا نقول إنها أخفقت ولا نقول إنها نجحت، والأقرب إلى الواقع أن تونس اليوم في وضعية ما بين بين. وتفصيلا للقول نلمس أن الانطباع العام هو شعور المرارة لدى فئات واسعة من المجتمع، إذ أن المنتميين إلى هاتين الفئتين هم أكثر من اكتنوا بجحيم الغلاء الفاحش الذي تراجعت معه قدرتهم الشرائية، والوضع ينذر بمزيد الصعوبات في ضوء المؤشرات الاقتصادية والمالية وكلها تشتعل باللون الأحمر.

ولا يتسع المجال للخوض في أسباب الأزمة التي تعمّت السنة تلو الأخرى، بفعل الخصومات السياسية وانقطاع النخبة السياسية سواء في الحكم أو المعارضة عن الواقع اليومي الذي بدأ يخرج عن السيطرة ولن تجدي معه صفات خبراء الاقتصاد والمالية - والله أعلم كيف سيكون المخرَج؟

مشكلة تونس اليوم أنها لم تستف من تخميرة الثورة، ففقدت البوصلة التي تنير السبيل وزادت شطحات بعض السياسيين الفكرية والإيديولوجية التونسيين تخميرة على تخميرة وسكرا على سكر، فإذا بالشعب كله تقريبا يترنح ترنح السكارى، فجد الموظف الذي لا يلتحق بمكتبه ويطلب بالزيادة في الأجر والمنح، ونجد المعتمدين الذين يعطلون الإنتاج وفي الوقت نفسه يطالبون بالشغل، ونجد المهترئين من الضرائب والجباية والمهزبين والمحتكرين وكل السلوكيات التي لا يمكن إلا أن توقف عجلة الإنتاج، والحال أن كل التونسيين تعودوا على نمط معيشي يقوم على الاستهلاك بما يفوق طاقتهم المالية، وزادت البنوك الطين بلة بالتشجيع على هذا السلوك الاستهلاكي بتيسير القروض الصغرى وفتح باب التداين المفرط وكل ذلك وفق بدعة «الروح»، وفي النهاية نجد أن الاستهلاك يفوق الإنتاج، وهذا ينطبق على الأفراد كما المؤسسات وخاصة العمومية. فكيف إذن لميزانية الدولة - وهي على ما هي عليه من ثقوب - أن تتحمل بذخ هذه المؤسسات من حيث تكاثر النفقات وجلبها نفقات تسيير، تصرف على التشغيل الاجتماعي الهش - من باب التصبير - كما تصرف على الامتيازات كالسيارات الإدارية وتكاليف إصلاحها ووصول البنزين وغيره..

وفي المقابل نجد آلاف مؤلفة من العاطلين والمهمشين وعملة الحضائر -لا يحصلون قوت يومهم-، فيكون الاحتقان وتكثر الضغائن والشعور بالتفاوت الطبقي مع ما يتبع ذلك من انحراف وإجرام، وما إليه من الآفات كظاهرة المخدرات والتجارة الموازية والتخريب. وفي ظل هذه الأزمة تزدهر وتتفش ظاهرة الاحتكار والابتزاز، وهو ما نلمسه خاصة في قطاعي الصحة والتعليم بتكاثر المؤسسات التربوية الخاصة والمصحات العلاجية الخاصة بفعل تدهور خدمات القطاع العمومي. والنتيجة أن يجد من لا إمكانية له نفسه عاجزا عن المداواة أو تعليم أبنائه، فيزداد الاحتقان وتكون الحلقة المفرغة ويعضض البؤس بأنيابه الحادة على أكثر الشرائح الاجتماعية هشاشة وتبتعد الثورة أكثر فأكثر عن أهدافها وهي التي قبل إنها ثورة «الكرامة والتشغيل».

صحيح غنم التونسيون والتونسيات من الثورة مكسب الحرية، لكن ما أبعدنا عن تحقيق هدي «الكرامة والتشغيل».

* ناجي الرمادي

الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس يحيي الذكرى 26 لوفاة الزعيم الوطني والنقابي الحبيب عاشور



أحيى نقابيو جهة صفاقس يوم الجمعة 14 مارس 2025 الذكرى 26 لوفاة الزعيم الوطني والنقابي المرحوم الحبيب عاشور بإشراف الأمين العام المساعد الأخ منعم عميرة والأمين العام المساعد الأخ عثمان الجلولي وبحضور الإخوة الكتاب العاملين للاتحادات الجهوية والجامعات العامة



الجامعة العامة للصحة

إضراب يوم 17 أفريل

إن المكتب التنفيذي للجامعة العامة للصحة المجتمع يوم 12 مارس 2025 لتقييم الوضع العام للقطاع الصحي ونظرا لعدم جدية وزارة الاشراف في التعاطي مع استحقاقات الأعوان ورفضها تطبيق الاتفاقيات وأهمها المتعلقة بمواصلة صياغة القانون الأساسي لجميع أعوان الصحة العموميين دون استثناء المنتميين لمختلف الأسلاك والأنظمة الأساسية الخاصة ومواصلة ادماج العملة بسلك اعوان المساعدة للصحة العمومية الصادر بأمر حكومي والترفيغ في منح العمل الاجتماعي وتوحيد قيمتها بكل المؤسسات والجهات واصدار الاوامر القطاعية (المهن الشاقة ومنحة العودة المدرسية للاساتذة الشبه الطبيين...) اضافة إلى تجاهلها لعدد المراسلات التي طالبنا فيها بفتح باب المفاوضات والحوار.

وبناء على ذلك وبالتنسيق مع رئيس الهيئة الادارية القطاعية قرر المكتب التنفيذي للجامعة العامة للصحة تنفيذ إضراب عام قطاعي للصحة كامل يوم الخميس 17 أفريل 2025 بكل المؤسسات الصحية والادارات الجهوية والمركزية ومدارس الصحة العمومية تنفيذا لقرار الهيئة الادارية القطاعية للصحة المجتمع يوم 14 نوفمبر 2024 وستصدر برقية الاضراب في الآجال القانونية لذلك من اجل الدفاع عن استحقاقات القطاع وستتم مراسلة كافة الفروع الجامعية بترتيب الاضراب وندعو كل هياكلنا النقابية ان يكونوا مستعدين كما كنا دائما للنضال بكل الوسائل المشروعة ومتأهبين للتصعيد كلما استوجب الأمر ذلك.

* الكاتب العام

حسن المازني

الزعيم الوطني والنقابي الحبيب عاشور في ذكرى وفاته

صنع التاريخ وحافظ على الأمانة وناضل للمحافظة على شرف المسؤولية



ولد الحبيب عاشور يوم 25 فيفري 1913 في قرية العباسية بجزيرة قرقنة.

حصل على الشهادة الابتدائية سنة 1928 ثم واصل دراسته بالمعهد الفني في تخصص شعبة الكهرباء. وفي سنة 1934 انخرط في النضال النقابي والوطني مسخراً مجهوداته لخدمة القضية الوطنية، يقوده في كل ذلك قناعة راسخة بأن الاستقلال التام للبلاد لا يتحقق دون تأطير القوة الشغيلة وتعبئتها لخوض المعركة الوطنية من أجل استرجاع السيادة والحرية.

ونحن نحيي الذكرى 26 لوفاة الزعيم الوطني والنقابي الحبيب عاشور، علينا أن نستحضر نضالات الرجال الأفاضل من قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل وتضحياتهم، وبذلك يكون ترابط الأجيال والحفاظ على الذاكرة النقابية والوطنية مما تزخر به من إرث نضالي وقيم ثابتة في أبعادها الوطنية والنقابية وهي القيم التي جعلت من الاتحاد العام التونسي للشغل قلعة وطنية صامدة منذ فترة الاستعمار إلى اليوم.. حيث كان الزعيم النقابي خالد الذكر الحبيب عاشور من كبار الزعماء الصادقين الذين ساهموا في صناعة التاريخ فإحتفظ بهم وكرمهم التاريخ. من خلال أحداث ومعارك كبرى وهي دروس في النضال الوطني والدفاع عن الشعب والسيادة الوطنية.

فقد واجه مناضلو الاتحاد من خلال معركة 5 أوت 1947 جبروت الاستعمار وألته القمعية الوحشية، حيث كان للزعيم النقابي الحبيب عاشور (أحد مهندسي هذه المعركة وقائدها الميداني لمع بشجاعته وعلو همته المعهودة) دور أساسي في قيادة التحركات الميدانية التي أفضت إلى ملحة 5 أوت 1947 بصفاقس.

تعرض بعدها الحبيب عاشور إلى النفي بـ «زغوان وباجة»، كما زاده استشهد فرحات حشاد يوم 5 ديسمبر 1952 إصرارا على المبادئ ومزيد من الصمود والتحدي. مثله مثل بقية قيادات الاتحاد، الذي واجه بعد الاستقلال محاولات التدرج منذ أواسط الستينات ليجد الزعيم الراحل أحمد التليلي نفسه مضطرا إلى المنفى حيث كان أول من تجاسر وطالب بالديمقراطية والحريات الفردية العامة. فاستبسل من بعده زعيم الحركة النقابية والوطنية الحبيب عاشور في الذود عن استقلالية الاتحاد والوقوف في وجه محاولات تركيعه وتدجينه، لتمرير إجراءات اقتصادية واجتماعية على حساب الشغاليين وما رافقها من محاكمات جائرة بتهم ملفقة بدأت في الستينات (ما يعرف بحادثة حرق الباخرة في 7 جوان 1965) وتواصلت خلال السبعينات، أشهرها محاكمة قيادة الاتحاد الوطنية والجهوية وعلى رأسها الراحل الحبيب عاشور غداة معركة 26 جانفي 1978 الدامية.

وعندما تمّ نقله إلى سجن 9 أفريل بتونس ورغم محنة السجن، كان يدافع عن براءة الاتحاد لما نسب إليه في هذه الأحداث والتمسك بشرعية مواقفه. لقد كان فعلا زعيما نقابيا شجاعا مؤمنا بالقضايا العادلة

التي دافع عنها الاتحاد العام التونسي للشغل طوال مسيرته. حتى أن حرس السجن -كما ذكر أحد النقابيين الذين حوكموا وقتها- يستمعون إليه باندهاش وإعجاب بشخصه وما يتمتع به من رباطة جأش فعلا تثير الإعجاب والانبهار.. لا تخاذل ولا ضعف ولا خوف من المحاكمة الرهيبة التي كانت في انتظاره.

عمل موظفا في بلدية صفاقس، وكان إلى جانب فرحات حشاد أحد مؤسسي اتحاد النقابات المستقلة بالجنوب عام 1944 ثم الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946. تولى المسؤولية الأولى في الاتحاد ثلاث مرات: الأولى بين 1963 و1965، أمينا عاما الثانية بين 1971 و1978، أمينا عاما الثالثة بين 1980 و1988، رئيسا

كان الحبيب عاشور خلال العهد الاستعماري وراء الإضراب العام بمدينة صفاقس الذي أدى إلى مصادمات مع القوات الاستعمارية الفرنسية يوم 5 أوت 1947 والتي سقط خلالها العشرات بين قتلى وجرحى، وألقي عليه القبض ولم يطلق سراحه إلا عام 1954. كما دخل السجن بعد الاستقلال أكثر من مرة أولاها عام 1965 حيث كانت الحكومة تسعى إلى إبعاده عن قيادة المنظمة النقابية. وفي ما بين 1978 و1980 إثر دعوته إلى الإضراب العام والتي أدت إلى أحداث 26 جانفي 1978 الدامية. كما دخل السجن من جديد عام 1985.

هيئة إدارية للجامعة العامة للتعليم الثانوي



علمت «الشعب» من مصادر مطلعة أنّ جامعة الثانوي وجهت مراسلات إلى الكتاب العامين للقطاع هذا ما جاء فيها:

استعدادا للهيئة الادارية القطاعية المقرر عقدها بداية شهر افريل فإن الجامعة العامة للتعليم الثانوي ترجو من اخوتكم مزيد تعميق التشاور مع هيكلكم النقابية ومنظوركم لتقييم اضراب 26 فيفري 2025 وبلورة الأشكال النضالية القادمة.

* رمزي الجبّاري

نعى في قصة

ينعى المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بقصة الأخ بديع ابراهيمي عضو النقابة الأساسية بمقطع كاف الشفاير المتلوي، الذي وافاه الأجل المحتوم يوم 18 مارس 2025، واثر ذلك يتقدّم المكتب التنفيذي بأصدق التعازي والمواساة لعائلة الفقيد راجيا من الله ان يتغمده برحمته الواسعة ويدخله فراديس جناته.

إنّا لله وإنا إليه راجعون

تعزية

إلى الأخ محمد الشويخي وكافة العائلة وهو
النقابي السابق في قطاع التعليم الأساسي

علمنا بكامل الأسى والحسرة نبأ وفاة المغفور له بإذن الله والدكم وعلى إثر ذلك يتقدم اليكم المكتب التنفيذي للاتحاد الجوي للشغل بمدنين وإلى كافة العائلة بأحر التعازي راجين من الله ان يتغمده برحمته الواسعة ويرزقكم جميل الصبر والسلوان.

إنّا لله وإنا إليه راجعون

تعزية

إلى الأخت روضة العليان
الكاتبة العامة للنقابة الأساسية للصحة بمدنين

علمنا بكامل الأسى والحسرة نبأ وفاة المغفور لها بإذن الله والدة زوجكم وعلى إثر ذلك يتقدم لكم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين وإلى كافة العائلة بأحر التعازي راجين من الله أن يتغمده برحمته الواسعة ويرزقكم جميل الصبر والسلوان.

إنّا لله وإنا إليه راجعون

محضر جلسة في وزارة النقل

النظام الأساسي في صدارة الاهتمامات...

انعقدت جلسة عمل بمقر وزارة النقل بين وفد عن وزارة النقل برئاسة السيد لطفي قايد رئيس ديوان وزير النقل ووفد عن النقابة الأساسية لأعوان واطارات وزارة النقل برئاسة الأخ وجيه الزيدي الكاتب العام للجامعة العامة للنقل والسيد أحمد المهدي للنظر في النقاط الواردة في مراسلة الجامعة العامة للنقل:

* المنحة الخاصة بإطارات وأعوان وزارة النقل
إعادة احالة أمر إحداث المنحة الخصوصية إلى مصالح رئاسة الحكومة

* النظام الأساسي الخاص بمراقبي النقل البري
مراسلة الهيئة العامة للوظيفة العمومية لمتابعة مآل النظام الأساسي الخاص بمراقبي النقل البري وتنظيم جلسة معها في الغرض
* المناظرات الداخلية

فتح المناظرات الداخلية بعنوان سنة 2025 بعد ختم كل المناظرات سنة 2024، مع الحرص على انجازها في إبائها.

* مراجعة الهيكل التنظيمي للإدارات الجهوية للنقل
المطالبة بإحداث مصلحة تعنى بالعلاقة مع المواطن والأرشيف بالإدارات الجهوية للنقل

* لباس العمل الخاص بمراقبي النقل البري
الإسراع بإتمام إجراءات صفقة شراء زي مراقبي النقل البري
* مستحقات المراقبين

التنسيق مع الوكالة الفنية للنقل البري لتسوية مستحقات المراقبين.



في اجتماع قطاع المعادن:

التضخم أضرّ بالمقدرة الشرائية

انتقد عدد من الاخوة النقابيين عجز الحكومة عن ضبط التضخم المالي وقالوا ان نسبة التضخم الفعلية لا تقل عن 14 بالمائة.

كان ذلك خلال اجتماع الجامعة العامة للمعادن والفروع الجامعية للقطاع والمسؤولين عن القطاع الخاص في الاتحادات الجهوية للشغل المنعقد يوم السبت 15 مارس 2025 برئاسة الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن الأخ عبد العزيز العرفاوي.

وتحدث الاخوة النقابيون عن اهتراء المقدرة الشرائية للعمال نتيجة عدم سيطرة الحكومة على الاسعار.

وأكد عدد من الاخوة النقابيين على اهمية الجوانب الترتيبية في المفاوضات الجماعية معتبرين ان القوانين تقادمت وأصبحت غير مواكبة للعصر وشرح الاخوة النقابيون ان اصلاحات مجلة الشغل المقترحة مهمة غير انها لا تشمل الجوانب الترتيبية التي من شأنها تحسين واقع العمال. كما تحدثوا عن المسار غير التشاركي في تعديل القوانين التشغيلية وأن تنفيذ التعديلات سيشهد الكثير من الاشكاليات.

وحمل الاخوة النقابيون الحكومة مسؤولية تعطل الحوار الاجتماعي في علاقة بالمفاوضات الجماعية، كما اعتبر بعض الاخوة انه من المهم وضع خطة عملية تضمن حق التفاوض والزيادة لكل العمال مهما كان حجم المؤسسة. وشدد الاخوة النقابيون على أهمية التنسيق بين الجامعة العامة والاتحادات الجهوية لوضع خطط عمل تنجح المفاوضات وتمكن كافة العمال من الحق في ترميم المقدرة الشرائية.

* طارق

بعد الاعلان عن روزنامة التوجيه الجامعي

هل ستتم إعادة النظر في اختصاصات ومسالك الدراسات الجامعية؟

* لطفي الماكيني

انطلقت الاستعدادات مبكرا للسنة الجامعية القادمة بالاعلان عن روزنامة التوجيه الجامعي للناجحين في دورة البكالوريا جوان 2025 وعلى أن يصدر لاحقا دليل الشعب التي سيتم فتحها في مختلف الاختصاصات أمام المترشحين لدورات التوجيه الجامعي بحسب المقاييس المعتمدة منذ سنوات.

وينتظر أن تتزامن هذه الخطوة الهامة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالإعلان عن روزنامة التوجيه قبل أشهر من انطلاق اختبارات امتحان البكالوريا مع مراجعات ضرورية على محتوى دليل التوجيه تماشيا مع المتغيرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي في علاقة بالمؤسسة الجامعية.

* تطلعات ورغبات

يعلم الجميع أن المنظومة المعتمدة في عملية التوجيه الجامعي مرت عليها سنوات وتخرجت منها أجيال متعاقبة وهي إلى حد ما تحاول اعتماد مقاييس محددة لاختبارات المترشحين بحيث تكون الأفضل على أساس المعدل ومجموع النقاط المتحصل عليها حسب نوع البكالوريا ورغم

شفافية العملية والحرص على الالتزام بمقاييسها فإن تعاقب الأجيال غيرت الكثير من تطلعاتهم وتصوراتهم لمسارهم الجامعي إذ أن اعدادا مهمة من المترشحين تتقدم سنويا للمشاركة في مناظرات إعادة التوجيه التي تجري سنويا في هذه الفترة أي عطلة الربيع لتغيير الشعب الجامعية التي وجوها إليها بعد نجاحهم في البكالوريا استنادا الى انها لا تستجيب لما يرغبون في دراسته ويرون ان الشعب التي عينوا بها كانت دون انتظاراتهم

وهي «مفروضة» عليهم وفق المقاييس المعتمدة حاليا في منظومة التوجيه.



في اختصاصات لم يتمكنوا من الحصول عليها بسبب مقاييس منظومة التوجيه وكذلك الذين يلتحقون بجامعات خارج البلاد توفر لهم فرصة دراسة شعب أغلبها طبية وشبه طبية وهندسية فإن المفروض هو القيام بعدد المراجعات في مسالك الاختصاصات الجامعية على أساس التشاركية مع الاطراف ذات العلاقة بالاستماع الى مقترحاتها المتماهية مع المتغيرات التي يعرفها المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الجامعية والذي كان في سنوات سابقة أحد أهم أولوياتها أي أن تكون الجامعة مركز إشعاع في ذلك المحيط ومحفزة للنهوض به.

إضافة الى استجابتها وفق نفس المقاربة التشاركية على تلبية تطلعات حاملي البكالوريا من الأجيال الجديدة في تكوين جامعي مواكب لمهن مستحدثة تقطع مع عديد الاختصاصات التي لا تضمن التشغيلية لخريجها وبالتالي لم تعد هناك جدوى من إدراجها في خانة الاختيارات خلال دورات التوجيه الجامعي بل لا بد من التفكير والعمل على التخلي عن عديد السليبات حتى تتم الاستفادة من الكفاءات الشابة في الاختصاصات الواعدة.

ولم يعد خافيا أن عديد الجهات ذات العلاقة بعملية التوجيه وأولهم مستشاري الإعلام والتوجيه ومن خلال تقرير جمعيتهم الذي يصدر سنويا وقد كان لـ «الشعب» حديث مع رئيسها بعد الإعلان عن مختلف نتائج التوجيه الجامعي لدورة 2024 حيث توقّف عند عديد الأرقام والنسب ذات الصلة بالاختصاصات الاكثر طلب والأخرى التي أصبحت «مهجورة» لأنها لا تلبّي طموحات الأجيال الجديدة إذ لا يمكن ان تبقى المنظومة بألياتها المعتمدة منذ سنوات تراهن على الاستجابة لمترشحين لهم رؤى وتصورات مسارية لما يفرضه العصر من رهانات وتحديات جديدة أفرزت نمطا جديدا لسوق الشغل وحاجياته.

* تشاركية ومراجعات

وعلى أساس المعطيات والأرقام للمترشحين الذين يتقدمون بمطالب للمشاركة في مناظرات إعادة التوجيه أو الذين يلتحقون بالتعليم العالي الخاص (لمن لهم الامكانيات المادية) للدراسة

المهن المستحدثة

لا بد أن تكون

متماهية مع

المتغيرات الاجتماعية

والاقتصادية

الأخ عبد العزيز العرفاوي:

تمسكون بالمفاوضات الجماعية القطاعية ونطالب بزيادة في حدود 8 ٪



نظمت الجامعة العامة للمعادن والالكترونيك يوم السبت 15 مارس 2025 اجتماعا بالكتاب العامين للفروع الجامعية للقطاع وبحضور المسؤولين عن القطاع الخاص في الاتحادات الجهوية للشغل وذلك من اجل مناقشة المفاوضات الجماعية.

وقال الاخ عبد العزيز العرفاوي الكاتب العام للجامعة العامة للمعادن والالكترونيك خلال ترؤسه للاجتماع أن ذلك يأتي في اطار سعي الجامعة العامة لانجاح المفاوضات الجماعية القطاعية التي دعا اليها مجمع القطاع الخاص والتي أقرتها الهيئة الادارية القطاعية للمعادن

وأشار الأخ العرفاوي إلى أن عدد من المؤسسات خاضت مفاوضات خاصة تمكنت من خلالها من التوصل الى اتفاقات مهمة في الزيادة في الاجور. ويبيّن أن هناك مجامع شركات شهدت مفاوضات ناجحة كما انطلقت المحادثات التمهيدية في عدد اخر من المجامع. وأن هذا الاجتماع مهم من أجل انطلاقة جيدة للمفاوضات الاجتماعية بالنسبة للشركات التي لا تخضع إلى مجامع. وتحدث الاخ عبد العزيز العرفاوي عن نسبة الزيادة التي تطالب بها الجامعة العامة وهي في حدود 8 بالمائة وهي نسبة معقولة مقارنة بالزيادة التي أقرها رئيس الجمهورية قيس سعيد خلال زيادة الأجر الأدنى. وأكد الأخ عبد العزيز أن نسبة 8 بالمائة هي الحد الأدنى مشيراً إلى أن المؤسسات قادرة أن تمنح زيادة أكثر من تلك النسبة وسيعمل القطاع على الوصول الى زيادات تستجيب لتطلعات العمال مقدرتهم الشرائية المنهارة.



تعطل المفاوضات مع الشريك الاجتماعي في الوقت الحالي وهو وضع غير مقبول. وبين الاخ الكاتب العام ان الجامعة العامة للمعادن لا يمكنها ان تبقى مكتوفة الايدي ولذلك رأّت خوض مفاوضات قطاعية على مستوى القطاع في انتظار انطلاق مفاوضات قطاعية على صعيد وطني.

للشغل.

وأضاف الأخ الكاتب العام وزارة الشؤون الاجتماعية أنه لا بدّ الاسراع بالدعوة الى جلسة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للتجارة والصناعة من اجل الانطلاق الفعلي في المفاوضات. وقال إن المؤشرات العامة تدل على

وقال ان النجاح يستوجب حسن التنسيق بين هياكل الاتحاد .

وقال إن المفاوضات الوطنية لم تنطلق بعد رغم مرور عدة اشهر نتيجة انعدام التواصل والحوار بين الحكومة والاتحاد العام التونسي



في بن عروس: اتفاق ساجام يؤكد علوية الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي

توصلت الأطراف الاجتماعية في ساجام بن عروس الى اتفاق مهم للزيادة في الأجور. وجاء الاتفاق المبرم (اتفاق في «ساجام» يلغي الاضراب والصد عن العمل ويحقق زيادة هامة في الاجور والمنح) اثر سلسلة من الاجتماعات الماراطونية بين الإدارة من ناحية والاتحاد الجهوي للشغل بن عروس والنقابة الأساسية للمؤسسة من ناحية أخرى.

بالمناسبة، قال الأخ عبد العزيز العرفاوي الكاتب العام لجامعة العامة للمعادن والالكترونيك في تعليقه على الاتفاق، انه اتفاق مهم نظرا إلى الطرف الذي أحاط به وإن الاتفاق يؤكد أهمية اعلاء لغة الحوار.

وأضاف الأخ العرفاوي أن الشركة كانت تشهد توترا اجتماعيا وصل حد اعلان الاضراب وإعلان الإدارة الصد عن العمل غير ان الحوار الجاد والمسؤول واعلاء المصلحة المشتركة للجميع مكن من التوصل الى هذا الاتفاق الذي يستجيب لتطلعات العمال ويتوافق مع مقررات الجامعة العامة لمعادن والالكترونيك.

* طارق

الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة يعلن إضراباً عاماً في مساكن وسيدي الهاني

أعلن المجلس المحلي لاتحاد الشغل بمساكن، بإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة، عن الدخول في إضراب عام احتجاجي بمعتمديتي مساكن وسيدي الهاني خلال شهر أفريل 2025، وذلك ردّاً على ما وصفه بـ«التصفية» التي تقوم بها إدارة الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية بمساكن (STIP). جاء هذا القرار خلال اجتماع طارئ للمجلس، للنظر في التطورات الأخيرة بالشركة، والتي بدأت بإيقاف ثلاثة من أعضاء النقابة الأساسية على خلفية انتخابهم في المؤتمر المنعقد بتاريخ 27 فيفري 2025، قبل أن يتم إيقاف خمسة عمال آخرين.

وأصدر المجلس بياناً شديداً للجهة، عبّر فيه عن:

- استنكاره الشديد لهذا «الاستهداف الصارخ للحق النقابي».

- تحذيره من التداعيات السلبية لهذا التمشي على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة والوضع بالجهة عموماً، نظراً إلى أهمية المنشأة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لمعتمديتي مساكن وسيدي الهاني.

- إدانته لسلبية الطرف الإداري في التعامل مع برقية الإضراب الصادرة بتاريخ 03 مارس 2025، والتي انتهجت «سياسة الهروب إلى الأمام» مما أدى إلى فشل الجلسة الصلحية ورفع منسوب الاحتقان.

- اعتزازه بالتفاف عمال الستيب حول هياكلهم النقابية ونجاح إضرابهم يوم 13 مارس 2025.

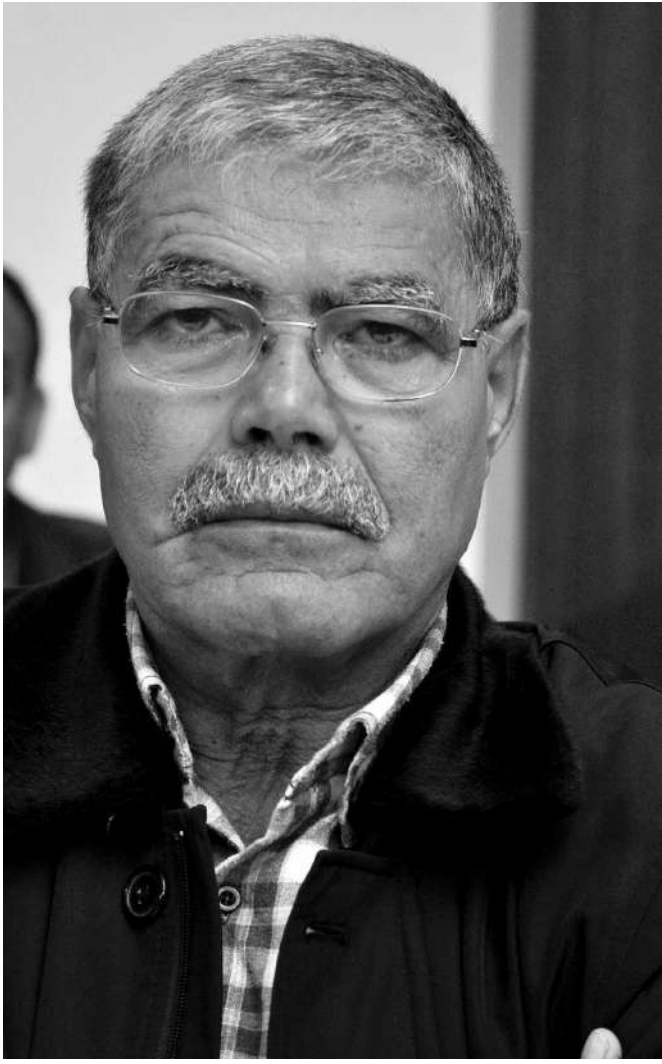
وطالب المجلس الإدارة بالتراجع عن قراراتها «التصفوية» وإرجاع كافة الموقعين وفتح باب التفاوض بخصوص المستحقات.

وأكد البيان أن تاريخ الإضراب العام الاحتجاجي سيحدده الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة خلال شهر أفريل 2025.

الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة

استعداد لا مشروط للدفاع عن الحقوق

عبر الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة في بيان عقب انعقاد هيئته الإدارية الجهوية عن استعداده لخوض تحركات احتجاجية محلية وجهوية منها إقرار الإضراب العام وذلك تنديدا بتجاهل السلط لمطالب أهالي الجهة ورفضاً لسياسة التهميش والتجاهل. وطالب الاتحاد بسياسة تنموية شاملة وعادلة تضمن الحياة الكريمة وبتنفيذ كل القرارات المتعلقة بالصحة والنقل والتعليم والبنية التحتية المبرمجة سابقاً لفائدة الجهة. ويأتي هذا التصعيد تواماً لأعمال الهيئة الإدارية المفتوحة التي أعلن عنها الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة عقب يوم الغضب الجهوي الذي نفذ في الجهة يوم 26 فيفري الماضي إثر الحادث الأليم الذي جدد يوم 18 فيفري 2025 بأمر العرائس وأدى إلى وفاة ست ضحايا.

مؤتمر الفرع الجامعي للقيمين والقيمين
العامين بنزرت

انعقد مؤتمر الفرع الجامعي للقيمين والقيمين العاملين بنزرت بإشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بنزرت والهيئة الجهوية للنظام الداخلي وبحضور الجامعة العامة للقيمين والعاملين. وأسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي المتكون من الإخوة حسن بالطاهر (كاتباً عاماً) وبشير جباري وسمير العياري وسمير الوافي ومحمد سندي ومكي الجميحي وفاطمة المثلوثي (أعضاء).

الاتحاد الجهوي للشغل بمدنين

اتفاق على إضافة 130
رخصة تاكسي

أكد الاتحاد الجهوي للشغل بمدنين أن الجلسة التي انعقدت اللجنة الفنية للنقل بإشراف السيد والي الجهة وبحضور الطرف النقابي ممثلاً في الأخ علي العدواني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين قد أثمر الاتفاق إضافة 130 رخصة تاكسي فردي و60 رخصة لواج بصفة استثنائية نظراً إلى النقص الذي يعاني منه قطاع النقل غير المنتظم بجهة مدنين على أن يتم الشروع في إجراءات إسناد هذه الرخص الاستثنائية بعد إتمام عملية الإسناد الفارطة.

وبهذه المناسبة يهيم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمدنين أن يتوجه بالشكر إلى كافة الأطراف التي عملت كل من موقعه على دعم القطاع بهذه الرخص وفي مقدمتها السلطة الجهوية ممثلة في السيد والي الجهة بالإضافة إلى السادة والسيدات أصحاب الرخص على تعليمهم لمصلحة الجهة.

وفاة الأخ محمد الطاهر البراهمي الكاتب
العام السابق للنقابة الأساسية للتعليم
الثانوي بفوشانة

تلقينا نبأ وفاة الأخ محمد الطاهر البراهمي الكاتب العام السابق للنقابة الأساسية للتعليم الثانوي بفوشانة وإثر هذا المصاب الجلل يتقدم أعضاء المكتب التنفيذي الجهوي للشغل بين عروس وعلى رأسهم الأخ الكاتب العام محمد نجيب المبروكي بأصدق التعازي لأسرته وعائلته النقابية الموسعة راجين من الله أن يتقبل الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فراديس جناته ويلهمهم الصبر والسلوان. إنا لله وإنا إليه راجعون.

وفاة حلمي بوشيبية النقابي بوكالة
تونس إفريقيا للأنباء

تتقدم الجامعة العامة للإعلام بأحر تعازيها إلى الأخت مفيدة التواقي عضو الجامعة إثر وفاة زوجها الأخ والصديق حلمي بوشيبية النقابي بوكالة تونس إفريقيا للأنباء راجين من الله تعالى أن يرزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أعوان مونوبري في صفاقس يضطرون إلى إقرار الإضراب



علمت الشعب أن الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس قرر دخول عاملات وعمال الشركة الجديدة لمدينة تونس «مونوبري» فرع صفاقس، بكافة المغازات في إضراب عن العمل لمدة ثلاثة أيام بداية من يوم 28 مارس 2025 الجاري بسبب إصرار إدارة الشركة في تعنتها وعدم اكتراثها للمشاكل المهنية والاجتماعية المتراكمة والمزمنة، بالرغم من المساعي التي قام بها الاتحاد الجهوي قصد تنقية المناخ الاجتماعي.

ويطالب الاعوان بتفعيل مقررات جلسة اللجنة الجهوية للتصالح بتاريخ 22 نوفمبر 2022 والمتمثلة في النقاط سد الشغورات وإرجاع المطرودين (شمس الدين المستوري ونعيم عمار)، والتمتع بامتياز بطاقة وفاء، ومنحة تحقيق الأهداف.

كما يطالبون بمراجعة مقاييس منحة التصرف، والترقية إلى خطة «Manager Services» وإحداث وداوية عمالية واحترام شروط حفظ الصحة والسلامة المهنية.

وكشف الاخ سمير بن علي الكاتب العام للنقابة الاساسية لعمال مونوبري بصفاقس أنه سيتم تنظيم اجتماعات عامة بالعمال في مغازاتهم بداية من الأسبوع المقبل وذلك في تمام الساعة الثامنة صباحا للاحاطة والإعلام بدوافع وأهداف الإضراب المقرر تنفيذه بكامل مغازات صفاقس، كما سيتم الاعلام بالترتيبات اللازمة. محدثنا اشار إلى أن مطالب الاعوان وافقت عليها الادارة في محضر جلسة رسمي بالولاية منذ 2022 ولم يتم تفعيلها بتبرير أن الوضع لا يسمح باعتباره تزامن مع إيقاف مروان المبروك، مضيفا أنه رغم دعوة الطرف النقابي إلى تفعيل مقررات الجلسة تجنباً لإقرار إضراب والتحول إلى الإدارة المركزية في العاصمة للتفاوض، إلا أن الجميع تفاجأ بالتراجع عن التعهدات والالتزامات ما أجبر الجانب النقابي لإقرار الإضراب.

صبري الزغيدي

مكتب جديد على رأس نقابة أعوان جمعية رعاية المسنين بمنوبة

بإشراف الاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة، انعقد بمقر العمل مؤتمر جمعية رعاية المسنين بمنوبة. وتتكون تشكيلة المكتب النقابي الجديد من الإخوة: زياد بن جبريل (كاتباً عاماً) ووسام الأخضر، نجاح المناعي، إيناس الغزال، كريمة العبيدي، جمال العوادي وكمال المناعي (أعضاء).

المؤتمر التأسيسي للنقابة الأساسية لأعوان وإطارات بلدية تطاوين

انعقد بمقر بلدية تطاوين الجنوبية وبإشراف المكتب التنفيذي المؤتمر التأسيسي للنقابة الأساسية لأعوان وإطارات بلدية تطاوين الجنوبية والذي أسفر عن الترتيب التالية المتكونة من الإخوة سعيد غرب كاتباً عاماً ونبيهة غديري وعمر طليحة (عضوين).



نقابة أعوان وإطارات الشركة الجهوية لنقل بنزرت تهدد بالتصعيد وتنظم وقفة احتجاجية

عبرت النقابة الأساسية لأعوان وإطارات الشركة الجهوية لنقل المسافرين بنزرت عن استيائها العميق من «تردي الوضع الاجتماعي» داخل الشركة و«رفض الإدارة التفاعل مع مطالبها المهنية».

جاء ذلك في بيان صادر عن النقابة عقب اجتماع عقدته بدار الاتحاد الجهوي للشغل بنزرت. ونددت النقابة بـ«ضرب الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة» و«عدم تشريك الطرف الاجتماعي في المسائل التي تهم كافة الأعوان». كما أعربت عن «استيائها من عدم تطبيق محاضر الجلسات السابقة» معتبرة ذلك «ضرباً لمصادقية التفاوض».

وطالبت النقابة بـ:

- التسريع بتعيين رئيس مدير عام في أقرب الآجال.
 - الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه مسبقاً.
 - احترام الحق النقابي وتشريكه في القرارات التي تهم الأعوان.
- وأعلنت النقابة عن تنفيذ وقفة احتجاجية يوم الجمعة 21 مارس 2025 من الساعة 11:30 إلى الساعة 12، مؤكدة «استعدادها إلى التصعيد في نضالاتها من أجل مطالبها المشروعة».

عمرة مباركة يا أخ حمادي

إختار الأخ حمادي النحالي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بزغوان أن يؤدي مناسك العمرة هو وعائلته خلال شهر رمضان المبارك. للأخ حمادي نقول «كل شيء بالبركة وإن شاء الله عمرة مقبولة»



ولاية بنزرت تشيخ النقابي سامي السيد إلى مثواه الأخير بمقبرة العين

كان رجلا صدوقا يعمل بحنكة واهتمام



تم عقب صلاة الجمعة تشييع جثمان عضو مجلس نواب الشعب والنقابي السابق سامي السيد إلى مثواه الأخير بمقبرة العين بمدينة بنزرت، الذي وافته المنية يوم الخميس الماضي إثر صراع مرير مع المرض. واستذكرت جموع المودعين من الاله والاقارب وكل من عرف الفقيد وزامله لدى خروج جثمانه الطاهر من منزله الكائن بمنطقة وادي المرج بينزرت المدينة في موكب، كل معاني حبه لبلاده وعمله الدؤوب من اجل رفع رايته طيلة حياته ومسيرته المهنية والنقابية والبرلمانية الغزيرة بالفعل والانجاز قولاً وفعلًا. وعلت خلالها سرا وجهرا أصوات التكبير والدعاء بالرحمة والغفران للفقيد، كما علت الوجوه رغم الرضى بالقدر حزنا وحسرة كبيرتين على فقد إنسان عرف لدى الجميع بكل صفات الوطنية العالية والتميز الأخلاقي والتربوي والمهني أينما حل وارتحل.

إضافة إلى بقية النسيج المؤسسي التي دافع عنها في اطار نضالاته النقابية وضمن اللجان الجهوية والمحلية للصالح وغيرها من المواعيد. * مهنية عالية

كما تميز بالحكمة والحنكة في التعاطي مع جميع الملفات الشغلية ومحاورا لبقا وفطنا وذو صولات وجولات في هذا الشأن مع مرونة كبيرة خدمة لصالح زملائه الشغالين وأيضاً لتواصل المؤسسة والمهنة والصالح العام، واسهم بفاعلية كبرى في تقرب وجهات النظر بين الإدارة والطرف النقابي يكون فيه النجاح للطرفين، يمثل مساهماته الناجحة في مجال التكوين المهني على غرار مشاركاته في التأسيس لبرنامج اعادة هيكلة مركز التكوين المهني بينزرت وأيضاً في وضع اللبنة الأولى لقطب الصناعات الغذائية بمنزل جميل وغيرها من المساهمات المجتمعية.

* مسؤول بدرجة مواطن فاعل

كما كان مواطناً قريبا من جميع الفئات العمرية والمجتمعية عموماً، مما اسهم في مزيد اشعاعه بينهم قبل ان يخوض غمار

رفع خلالها التحدي عاليا خدمة للصالح العام بكل جدية وموضوعية من خلال الحضور الميداني والقطاعي محليا وجهويا وتحت قبة البرلمان التونسي الجديد، اسهم من خلالها في تحريك السواكن نحو الأفضل خدمة للبلاد والعباد، مما جعله محل تقدير وتبجيل من قبل الجميع ودون استثناء رحمه الله.

* حضور غير مسبوق

يشار إلى أن موكب تشييع الجنازة حضره جمع غفير من زملاء الفقيد من أعضاء مجلس نواب الشعب يتقدمهم رئيس المجلس إبراهيم بودربالة الذي تولى تأيينه بكلمات مؤثرة جدا جمع فيها وعدد خصال ومناقب الفقيد مناضلا نقابيا ومناضلا برلمانيا وإنسانا حسن الخلق والمعشر، كما حضر الموكب والي بنزرت سالم بن يعقوب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والاقاليم ورؤساء وممثلي المجالس الجهوية والمحلية وأيضا من الاسرة النقابية والمنظمات الموسعة محليا وجهويا ومركزيا، إضافة إلى عديد المسؤولين السابقين والحاليين وأيضا من الأقباط والأجوار وعموم المواطنين والأهالي.

* طارق الجبار



وزارة التربية / الكتابة العامة
الإدارة العامة للبناءات والتجهيز

إعلان طلب عروض عدد 2025/07

تعتزم وزارة التربية الإعلان عن طلب عروض تحت عدد 2025/07 لاقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية وذلك طبقا للخصائص الفنية والكميات المدرجة بكراس الشروط.

الحصّة	محتوى الحصّة	مبلغ الضمان الوقتي بالدينار
1	قميص صيف رجال	60
2	قميص شتاء رجال	70
3	كسوة للرجال	510
4	معاطف رجال	175
5	ربطة عنق	65
6	دراعة رجال	10
7	دراعة نساء	35
8	قميص للنساء	75
9	Tailleurs Hiver pour dames	120
10	Tailleurs Eté pour dames	120
11	حذاء للرجال	130
12	حذاء للنساء	60
13	sabot pour homme	10
14	sabot pour femmes de ménage	35

ويتم ارسال العروض الفنية والمالية وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط وتحويل لهم ارفاق الوثائق الادارية المنصوص عليها بالمصاحب لعروضهم بصفة آلية باستثناء وثيقة الضمان الوقتي.

- تتم عملية فتح العروض باعتماد منظومة الشراء العمومية على الخط Tuneps في جلسة علنية وذلك يوم الاربعاء 16 أفريل 2025 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر وزارة التربية الكائنة بشارع باب بنات 1030 تونس.
- يمكن للمشاركين في طلب العروض الحضور في جلسة فتح العروض وذلك بالمكان والتوقيت المحدد أعلاه.

- يبقى العارضون ملزمين بعروضهم لمدة تسعين (90) يوما ابتداءً من اليوم الموالي لفتح العروض.

وسيتم اعتماد منظومة الشراء العمومية على الخط «TUNEPS» حصريا
- فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة تحميل كراس الشروط مجانا وذلك عبر التسجيل بمنظومة الشراء العمومية على الخط «TUNEPS»
- يرسل الطرف المحتوي على الضمان الوقتي عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلم مباشرة إلى مكتب الضبط بوزارة التربية مقابل وصل إيداع وذلك على العنوان التالي:

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

الإدارة العامة للبناءات والتجهيز (شارع باب بنات 1030 تونس)

طلب عروض عدد 2025/07

اقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية

- اختيار مراقب الحسابات

- اسئلة واستفسارات

- اختتام الجلسة

- الحضور مفتوح لكل الأعضاء المنخرطين في الجمعية لسنة 2024

جمعية الإحاطة الصحية بمرضى المستشفيات العمومية «اسمعي»

إعلان جلسة عامة خارقة للعادة

تدعو جمعية «اسمعي» للإحاطة بمرضى المستشفيات العمومية كافة منخرطها إلى الجلسة العامة الخارقة للعادة التي ستعقد يوم الجمعة 4 أفريل 2025 ابتداء من الساعة الخامسة والنصف بعد الزوال بمقر الجمعية بتونس، عمارة بانوراما بشارع 20 مارس عدد 5 ساحة باب سعدون.

وفق جدول الأعمال التالي

- استقبال الأعضاء

وافتح الجلسة

ASSOCIATION ESMAANI

Adresse: 1, Rue de l'Autriche - Tunis, Belvédère Tél: +216 20 131 230

E-mail: esmaani@gmail.com

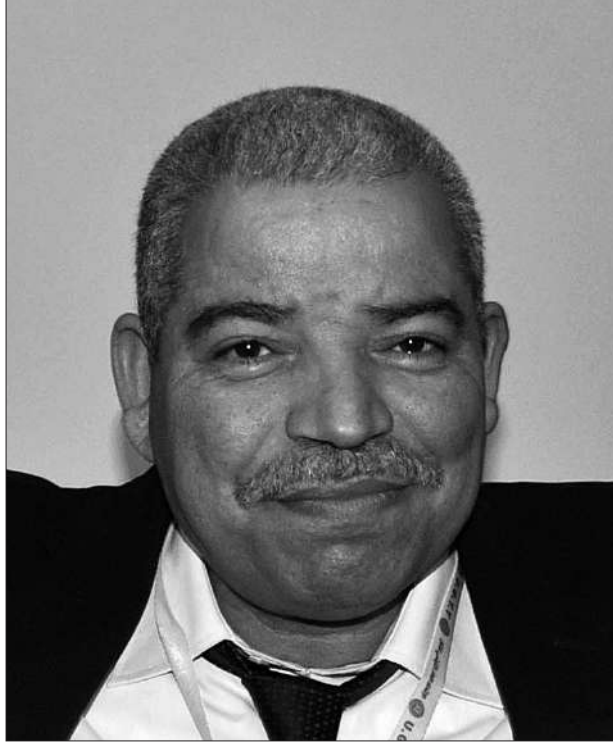
publication au journal Officiel le 08/04/2011 - Carte d'identification

fiscale: 1222329/PNN000

RIB: 12002000009300592903

التنقيحات الجديدة المزمع إدخالها على مجلة الشغل

كيف ينظر إليها وإلى أي مدى هي قابلة للتنفيذ؟



* استطلاع رمزي الجبّاري

الاجانب - أما الإيجابي ربما فهو في علاقة بالفصل 23 من قانون الفضاء الاقتصادي الحرّ - إذ أنّ غالبية العمال يعملون دون ضمانات قانونية ضمن عمل وقتي، كما يمنع تكوين النقابات مع غياب الآفاق بإعتقادي الخاص التنقيحات الجديدة لابدّ ان تتضمن ما يمكن تسميته وبالعدالة القانونية ضمن حد ادنى من القوانين الفاعلة التي تضمن حقوق العمال عند الغلق الفجئي أساسها اشتراط ضمان مالي يضعه المستثمر الاجنبي «عند الدولة» وبالتالي ضمان شيء من الحق المادي بعد ان ضاعت الحقوق المعنوية لسنوات عن العمل او لنقل من الذين تضرروا لما يمكن تسميته بالاستثمار الهامشي.

* الأخ الشريف البريني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين

نحن مع ادخال تنقيحات لكنّ ماذا عن ملاحظتنا...

أكد الأخ البريني أنّ المرحلة تقتضي ادخال تنقيحات على مجلة الشغل لكنّ بأي آليات تغيير ما هو موجود في المشهد اعتقد أنّ في عدم تشريك طرفي الاستثمار أي الاعراف والاتحاد ممثل العمال لن تعرف هذه التنقيحات الرضى المنشود كما أرى أنّ اي محاولة القفز على ملاحظات الاتحاد هو توجه في غير المكان الصحيح بما أنّ المرحلة تقتضي الكثير من الانفتاح على المقترح الواحد والتوجه الاحادي الجانب إذ من غير المعقول أنّ يكون هكذا العمل مسقطا على ما يريده التونسيون من افاق حول مستقبلهم المهني.

العرف او بحكم طبيعتها اللجوء فيها إلى عقود غير معيّنة». وسمح مشروع القانون «بإبرام عقود إسداء خدمات أو عقود للقيام بالاشغال بين المؤسسات ولكن بشروط، ويقر بتحويل جميع عقود الشغل محددة المدة التي لا تندرج ضمن الحالات الاستثنائية إلى عقود غير محددة المدة تلقائياً». ويمنح القانون حماية للعمال الذين تم انهاء عقودهم محددة المدة خلال الفترة الممتدة من 6 مارس 2024 وحتى تاريخ دخول القانون حيز النفاذ. والسؤال الذي يطرح في علاقة بمشروع التنقيحات في غياب الاطراف المعنية به - كيف ينظر له النقايبون وإلى أي مدى يستجيب لطموحاتهم كل هذا تجدون اجابات له في استطلاع الرأي التالي:

* الأخ بشير السحباني الكاتب العام للاتحاد الجهوي ببنزرت

ما هو مطروح فيه وعليه...

قال الأخ بشير أنّ ما هو مطروح للتنقيح في مجلة الشغل الحالية لا يرتقي حقيقة إلى مستوى الطموحات والانتظارات، إذ أنّ مجلة الشغل تكاد لا تعرف تغييرات على امتداد سنوات طويلة وكنت أأمل لو كان التوجه نحو احداث هذه التنقيحات ضمن عمل جماعي تشارك فيه الدولة مع منظمتي الاعراف والعمال ولكنّ ذلك لم يحصل فإنّ ما يستلم تنقيحه قليل من جملة كثير من النقاط التي تستوجب التغيير والتنقيح وفي هذا الباب فأنني أؤكد على ضرورة ايجاد فصول اخرى توفر الحماية اللازمة للعمال في ظلّ أنه العديد من المؤسسات الاجنبية التي استقرت ببلادنا سرعان ما تغلق أبوابها بين عشية وضحاها وهو ما يدفع العمال لاثبات العلاقة الشغلية خاصة مع المستثمرين

بين ما تجاوزه الزمن من فصول قانونية تضمنتها مجلة الشغل الحالية وبين المطلوب والمنشود من قضايا على غرار الفواصل المتعلقة بعمال الفلاحة وقضايا الانتداب والترسيم والنزاعات الشغلية والحماية الاجتماعية والعمل اللائق... نقاط كثيرة في علاقة بالتنقيحات المزمع ادخالها على الفصول الحالية لمجلة الشغل التي تحتاج إلى جهود جماعية لصياغة فصول على النحو المنتظر بعيدا عن اقرارها من طرف واحد وهو رئيس الجمهورية - خاصة وأنّ هياكل الاتحاد العام التونسي للشغل كانت اشتغلت ضمن رؤية واضحة لضمان مراجعة شاملة تلتقي فيها الاطراف الثلاثة المعنية بتطوير هذه الفصول ضمن مشروع وطني بما أنّ كل التشريعات الدولية تؤكد ذلك كما أنّ عملية تطبيق هذه الفصول على الواقع المعاش يحتاج إلى صياغات لفصول المجلة تتلاءم مع الدستور والمعايير الدولية للعلاقات الشغلية من ذلك أنّ مشروع القانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الشغل تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، الذي تم بموجبه إلغاء احكام الفصول 6.2 و6.3 و6.4 و17 والفقرة الأولى من الفصل 94.2 من مجلة الشغل.

وتنص الأحكام الجديدة من فصول مشروع القانون بالخصوص على اعتبار «عقد الشغل مبرما لمدة غير معيّنة» وعلى انه «يجوز التنصيص في عقد الشغل على فترة تجربة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة ولنفس المدة». ونص مشروع القانون على «إلغاء العمل مبدأ مناولة اليد العاملة، الذي كان يسمح بإبرام عقود بين مؤسسات مؤجرة لليد العاملة ومؤسسات مستفيدة».

ويمنع بمقتضى مشروع القانون ذاته «إبرام عقود العمل لمدة معيّنة في غير الحالات الاستثنائية المتمثلة في القيام باعمال استوجبها زيادة غير عادية في حجم الخدمات أو الاشغال أو التعويض الوقتي لأجير قار متغيب او توقف تنفيذ عقد شغله أو القيام بأعمال موسمية او بأنشطة أخرى لا يمكن حسب

الأخ سامي الطاهري

الفصول التي ستتم مراجعتها مهمة لكن الأهم الاشتراك في صياغتها

قال الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد بالاتحاد العام التونسي للشغل ان الاتحاد مازال يدرس ما تم تنقيحه وسيتم البت في مدى مقبوليته وتناسبه مع مصالح العمال لكن هذه التنقيحات تمت صياغتها واقرارها من قبل طرف واحد وهو رئيس الجمهورية.



وأضاف الأخ الطاهري ان رؤية الاتحاد هي العمل على مراجعة شاملة لمجلة الشغل، رغم اهمية الفصول التي تمت مراجعتها وطالما طالب بتنقيحها الاتحاد وبتوضيح قانوني لمسألة المناولة ورفض كافة أشكال التشغيل

الاتحاد مع المراجعة الشاملة لمجلة الشغل

الهش وضد السمسة باليد العاملة مذكرا بأن المنظمة امضت في عدة مناسبات اتفاقات مع الحكومات السابقة من اجل إلغاء المناولة في القطاع العام والوظيفة العمومية.

وأكد الأخ الطاهري ان عملية تنقيح مجلة

الشغل هي عملية ثلاثية الاطراف اي اطراف الانتاج الثلاثة - ممثلي المشغلين وممثلي العمال، والحكومة - مؤكدا ان مجلة الشغل وكل التشريعات الدولية تنص على ذلك، موضحا في الآن ذاته ان تنقيح النصوص المتعلقة بالمناولة مكسب للعمال.

وفي ما يتعلق بالفصول التي يجب تنقيحها في مجلة الشغل قال الأخ الطاهري، ان هناك عديد الفصول تجاوزها الزمن على غرار القضايا المتعلقة بعمال الفلاحة، قضايا الانتداب، الترسيم، النزاعات الشغلية، الحماية الاجتماعية، عشرات النقاط التي يجب ان تتلاءم مع مجلة الشغل والدستور والمعايير الدولية وخاصة ظروف العمل اللائق.



وعدم الاعتراف بالحق النقابي الذي يضمنه الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية - كما وجب التأكيد ان هذا التحوير وليس «بتنقيح» سيكون في واد والتطبيق في واد آخر لذلك فإن ما هو قابل للتغيير لنتركه ونبقى على نفس الاشكاليات السابقة، اعتقد ان المشاكل الحاصلة ليست وليدة نصوص قانونية وانما الاشكاليات القائمة تكمن في حسن تطبيق ما هو موجود وتحسينه ليحفظ حقوق جميع الاطراف - وقبل ان انهي اود التأكيد على اننا حاربنا المناولة والعقود المحددة سواء قبل الثورة او بعدها وهي عقود أكلت حقوق التونسيين وعرقهم في عديد القطاعات الهامة كالتعليم والصحة والنقل وهي قطاعات هامة وحيوية نجد فيها حضورا مكثفا للدولة لذلك كان من الاجدر فتح باب نقاش وطني لمعالجة نواقص مثل هذه الملفات التي لكل التونسيين رأي فيها.

* الأخ نور الدين ميلاد الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بالمهديّة

تواصل ضرب الحق النقابي

أشار الأخ نور الدين في حديثه لـ «الشعب» إلى كون التنقيحات المزمع ادخالها على مجلة الشغل لن تكون في مستوى الانتظارات بعد عدم تشريك ممثل العمال فيها واعتقد ان تغيير بعض فصول مجلة الشغل يأتي في سياق مواصلة ضرب الحق النقابي والتضييق عليه بعدم الاعتراف بالشراكة مع ممثليه وهو كذلك توجه لمزيد إلغاء دور الاتحاد في المشهد الاجتماعي، فتنقيح مجلة الشغل مجهود وطني تشترك فيه كل القوى الحية في البلاد وعلى رأسهم الاتحاد لذلك لا أرى انه ثمة مراجعة وانما هو هروب وتهرب من كل الالتزامات السابقة وسعي لتجميل ما هو موجود وكفى.



* الأخ سعيد يوسف الكاتب العام للاتحاد الجهوي بالمنستير

تنقيحات لا تستجيب إلى مستوى الطموحات

يرى الأخ سعيد ان مجمل النقاط المطروحة لاضافتها إلى مجلة الشغل هي نقاط عادية جدا، إذ من غير المقبول وضع ملاحظات طرفي النقاش على هامش ذلك وهما الاتحاد واتحاد الاعراف مقابل ان يقترح رئيس الدولة او حكومته ما هو في الأصل من مشاغل طرفي الانتاج وهما المعنيين أساسا من كل عملية اصلاح حقيقية بعيدا عن المسكنات والاضافات التي قد تحقق إستفادة للمؤسسة وللعامل اعتقد جازما ان ما هو مقترح لا يستجيب إلى مستوى طموحات العمال ولست متفائلا بما هو آت خاصة امام تواصل اقضاء الاتحاد وعدم تشريكه في ملف يهمه بالاساس.

* الأخ محمد علي الهادفي الكاتب العام للاتحاد الجهوي بتوزر

هو تحويل لنصوص وليست تنقيحات

توقف الأخ محمد علي امام نقطة مركزية حول هذه التنقيحات وتوقيتها وكذلك إلى غياب التشاور والتحاور مع منظمة الاعراف والاتحاد مؤكدا ان هذه التنقيحات تأتي في سياق «التحوير المسبق» بما انه سيمس فصولا دون غيرها والحال ان المجلة تحتاج الى اعادة صياغات لكل نصوصها، كما ان عدم التشاور مع الاتحاد يأتي ليواصل ضرب الحق النقابي

من أجل مراجعة عادلة لمنظومة الطرد لأسباب اقتصادية أو فنية بمجلة الشغل



ترافقت الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد التونسي في النصف الثاني من الثمانينات مع موجة من المطالبات والضغطات المتأتية من الداخل والخارج من رؤوس الأموال والمستثمرين والمناحين والمقرضين، هدفها مراجعة قوانين الشغل باعتبار أنها ذات صبغة حمائية مفرطة تعيق حرية المؤجرين في التصرف في مؤسساتهم بما يعطل قدرتها التنافسية في ظل مناخ عالمي قائم على منافسة شديدة. وكان من نتائج هذه الضغوطات أن تم تنقيح مجلة الشغل عدة مرات، أهمها تنقيح 21 فيفري 1994. ولئن تم تقديم هذا التنقيح على أنه موازنة بين حقوق العمال ومصالح المؤسسة، فإنه انحاز لرأس المال ومنحه حرية واسعة في إنهاء العلاقات الشغلية دون أن يتحمل في المقابل واجبات وتكاليف باهظة. إذ أقر إجراءات مرنة لا تعطي دورا فعّالا لإدارة العمل في مراقبة عمليات الطرد ولا تحمّل المؤجر التزامات ومسؤوليات جدية للتعويض على الطرد وجبر الأضرار المهنية والاجتماعية الناجمة عنه.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود على إحداث هذه المنظومة، تأكد من خلال التطبيق والممارسة وجود عديد النقائص تستدعي اليوم مراجعتها في اتجاه تكريس حقيقي وفعلي للتوازن بين مصلحة المؤسسة وحقوق العمال في أمانهم واستقرارهم الوظيفي. وتتمثل أهم تلك النقائص والإخلالات في:

1 - غياب التعريف التشريعي لمفهوم الصعوبة الاقتصادية أو الفنية المبررة للطرد

ينص الفصل 1-21 م. ش على أنه: «على كلّ مؤجر يعتزم طرد أو إيقاف عن العمل لأسباب اقتصادية أو فنية لبعض عملته القارين أو كلهم أن يعلم بذلك مسبقا لتفقدية الشغل».

ولم يوضع هذا الفصل المفهوم المقصود بالسبب الاقتصادي أو الفني وعلى غرار الفصل 21 - 1 م. ش فإن بقية فصول مجلة الشغل المتعلقة بالطرد لم تقدم المدلول القانوني للسبب الاقتصادي أو الفني...

وتكمن خطورة غياب التعريف التشريعي للسبب الاقتصادي للطرد بالإضافة إلى كونه يمثل مصدرا لعدم استقرار فقه القضاء وعدم انسجام في تدخلات الإدارة في قضايا الطرد، في أنه قد يفتح الباب للتحايل أمام بعض المؤجرين الذي يعمدون إلى إخفاء الأسباب الشخصية للاستغناء عن العمّال في صيغة أسباب اقتصادية أو فنية حتى يمكنهم تجنب التبعات المالية للطرد التعسفي.

يجب التأكيد أولا على انفصال السبب الاقتصادي عن كل المعطيات والظروف الشخصية للعامل. فلا يمكن اعتباره طردا لأسباب اقتصادية كل طرد له سبب متصل بشخص العامل من حيث سلوكه أو قدراته البدنية والذهنية أو كفاءته المهنية أو سنّه وحالته المدنية أو أصوله العرقية أو انتماءاته الدينية أو العقائدية أو الفكرية أو نشاطاته السياسية أو النقابية.

بعد ذلك يجب التأكيد على الطابع الموضوعي للسبب الاقتصادي المتصل بالمؤسسة إذ أنه يمثل حالة واقعية تعترض حياة المؤسسة وتهدد سيرها العادي. هذه الوضعية الاقتصادية يمكن أن تتمثل في:

• صعوبات اقتصادية ومالية: قد تنتج مثلا عن فقدان المواد الأولية الضرورية للنشاط أو ارتفاع أسعارها بشكر كبير أو إلغاء غير متوقع لبعض الصفقات المعتبرة وعدم القدرة على تدارك الأمر أو خسارة أسواق أو مراكز توزيع الإنتاج ناجم عن تغيّر معطيات المنافسة بشكل حاد لا يمكن مواجهته. هذه الصعوبات يجب أن تؤدي إلى قيام أزمة مالية أو احتمال قيامها بما يجعل المؤسسة مهددة بالتوقف عن دفع ديونها وعدم القدرة على مواصلة نشاطها فلا يكون هناك حلّ غير الاستغناء عن بعض نشاط المؤسسة للضغط على المصاريف مما يؤدي إلى فقدان بعض مراكز العمل فيها.

وعلى هذا فإن قيام المؤسسة بإلغاء بعض مراكز العمل من أجل تحقيق أرباح إضافية دون وجود صعوبات اقتصادية تهدد سير العمل العادي للمؤسسة لا يمكن اعتباره سببا اقتصاديا مبررا للطرد.

• التحولات التكنولوجية: وقد تتمثل في ضرورة مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في ميدان نشاط المؤسسة مثل ظهور وسائل عمل جديدة أو تقنيات مستحدثة تقتضي ضرورة المنافسة الاعتماد عليها يؤدي إلى إلغاء مراكز عمل تتماشى مع اعتماد تلك

المستجدات.

• إعادة هيكلة وتنظيم المؤسسة: من حيث ميدان النشاط وطرق الانتاج والتصريف في الموارد البشرية من أجل تأهيل المؤسسة وضمان استمرارها في النشاط والحفاظ على قدرتها التنافسية. لكن وجود مثل هذه الوضعيات الاقتصادية الواقعية لا يعتبر كافيا في ذاته للقول بوجود سبب اقتصادي يبرر الطرد، بل يجب أن تؤدي تلك الوضعية الواقعية إلى خلق آثار ملموسة لها أثر مباشر على مركز العمل أو تغيير جوهري في شروط عقد الشغل. قد يكون هذا التأثير متمثلا في إلغاء مركز العمل بصورة نهائية بوصفه ضرورة تفرضها تلك الوضعية الاقتصادية. لكن إذا اتضح أن المؤجر قد التجأ إلى حذف مركز العمل صوريا لتبرير طرد العامل ثم قام بانتداب عامل آخر ولو كان بعقد محدود المدة أو قام بإسناد نفس المهمة لعامل مناولة، فإن الطرد الذي تم يعتبر فاقد الصبغة الاقتصادية تبرره. وقد يتمثل الأثر في تحويل العمل من حيث طريقة القيام به أو وسائل إنجازها بما يصبح معه العامل المكلف به غير قادر على أدائه من الناحية التقنية مما يحكم الاستغناء عنه وتعويضه بأخر، ويتم ذلك عادة على إثر التحولات التكنولوجية واستحداث وسائل أو طرق عمل جديدة في المؤسسة.

وأخيرا، قد يكون الأثر غير مباشر على مركز العمل وإنما يهم شروط العقد، من ساعات العمل أو مدته أو مكانه أو ظروفه، حيث لا تتطلب مواجهة الظروف الاقتصادية حذف مركز العمل أو تحويله وإنما تغيير شروط إنجازها من قبل العامل.

ومتى كانت التغييرات المقترحة تمس العناصر الجوهرية في عقد العمل فإنه يصبح من حق العامل قبولها أو رفضها فإذا رفضها فإنه سيفقد عمله فإن اتضح أن تلك التغييرات في شروط العقد كانت ضرورية لمواجهة الظروف الاقتصادية الواقعية، فإن رفضها من قبل العامل يجعل منها سببا اقتصاديا مبررا للطرد.

من خلال ما تقدم يمكن أن نعرف السبب الاقتصادي بأنه كل وضعية اقتصادية واقعية غير متصلة بشخص الأجير، متمثلة خصوصا في صعوبات اقتصادية أو مالية أو تحولات تكنولوجية أو إعادة هيكلة وتنظيم، تهدد سير العمل في المؤسسة وتؤثر على قدرتها التنافسية وتستدعي ضرورة حذف مركز أو مراكز عمل أو تحويلها أو إدخال تغييرات جوهرية على شروط العقد.

2 - تهميش دور الطرف الاجتماعي بالمؤسسة

لم تتضمن أحكام مجلة الشغل المنظمة لإجراءات الطرد لأسباب اقتصادية أو فنية أي دور يذكر للطرف الاجتماعي على مستوى المؤسسة. ذلك أن المؤجر الذي يعتزم طرد بعض أو كل عملته ليس ملزما بإعلام ممثلي العمال في المؤسسة وهو أمر على خلاف الحال في اغلب القوانين الاجتماعية المقارنة التي تعطي مكانة ذات أولوية للحوار الاجتماعي داخل المؤسسة. كما أن تفقدية الشغل المكلفة بإجراء البحث والتقصي حول حقيقة الوضعية الاقتصادية الصعبة بالمؤسسة ليست ملزمة بالاتصال بالطرف الاجتماعي والتشاور معه حول وجود الأزمة أو أسبابها أو حلولها الممكنة.

ومن مظاهر تهميش الطرف الاجتماعي بالمؤسسة كذلك، عدم تشريكه في عضوية لجان مراقبة الطرد حيث تسند العضوية لممثل

عن المنظمة النقابية المركزية رغم أن منطق الأمور يفرض حضور أصحاب الشأن والأدري بحقيقة الأوضاع الاقتصادية بالمؤسسة والأقدر على تصور الحلول البديلة للطرد التي يمكن أن تعالج أسباب الأزمة مع الحفاظ على مواطن العمل.

3 - عدم تخصص جهاز تفقد الشغل والمصالحة في المجال المالي والحاسبي

أسند المشرع لتفقدية الشغل مهمة البحث والتقصي في حقيقة وجود صعوبات اقتصادية أو فنية مدعى بها من قبل المؤجر ومقدمة كسبب للتقصي من عدد العمال.

ولما كانت طبيعة الصعوبات التي تعرفها المؤسسات عموما في غالبها ذات طابع مالي وتجاري واقتصادي وتتطلب مؤهلات وخبرات في مجالات المحاسبة والتدقيق وأساليب الإنتاج والتسويق وغيرها من التخصصات المالية والتجارية فإن متفقد المكلف بمهمة البحث في مدى جدية تلك الصعوبات وأثرها على مواطن العمل لا يمتلك القدرات والمؤهلات العلمية والفنية التي تسمح له بمباشرة المهمة المطلوبة منه وإتمامها على الوجه المرص.

4 - آجال مختصرة لا تساعد على البحث الجدي عن حلول بديلة للطرد

ينص الفصل 3-21 على آجال إتمام إجراءات عملية الطرد لأسباب اقتصادية أو فنية وقد ورد فيه: «يتعين على تفقدية الشغل المختصة ترابيا أو الإدارة العامة لتفقدية الشغل حسب الحالة إجراء بحث بشأن طلب الطرد أو الإيقاف عن العمل والقيام بمحاولة صلحية بين الطرفين المعنيين وذلك في أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ تعهدها. ويقدم المؤجر لتفقدية الشغل جميع المعلومات والوثائق التي يتطلبها البحث».

وإذا تعذر الصلح فعلى تفقدية الشغل أو الإدارة العامة لتفقدية الشغل أن تعرض ملف الطرد أو الإيقاف عن العمل على اللجنة الجهوية أو اللجنة المركزية لمراقبة الطرد حسب الحالة وذلك خلال الثلاثة أيام الموالية لانتهاء المحاولة الصلحية

يتعين على اللجنة الجهوية أو اللجنة المركزية لمراقبة الطرد أن تبدي رأيها في ملف الطرد أو الإيقاف عن العمل في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تعهدها. غير أنه يمكن باتفاق الطرفين تمديد هذا الأجل».

ويتضح من هذا النص أن المشرع يمنح تفقدية الشغل أجل 15 يوما للقيام بمهمة البحث بشأن طلب الطرد والتقصي حول الأسباب المقدمة من المؤجر لتبرير الطلب والتثبت من المریدات التي أدلى بها تديما لطلبه كما يكلفها أيضا بالقيام بالمحاولة الصلحية لتقريب وجهات النظر بين المؤجر والعمال. وليس خافيا أن هذا الأجل مختصر إلى حد كبير بما يعوق كل امكانية جديدة وحقيقية لإجراء الأبحاث اللازمة التي يمكن أن تكشف عن حقيقة الصعوبات المدعى بها من قبل المؤجر ناهيك عن البحث عن حلول بديلة للطرد يمكن أن يتوافق عليها الطرفان وتفضي إلى تجاوز الأزمة وتحافظ على مواطن العمل.

5 - غياب نظام قانوني للبطالة الفنية

يتطرق المشرع في الفصل 221 من مجلة الشغل وما بعده إلى

هل يكفي إلغاء المناولة

والعقود محدودة المدة

لرفع الحيف الاجتماعي

ووقف المظالم؟

* بقلم الأخ سامي الطاهري

تابعت عددا من التدوينات والنقاشات ومن ردود الفعل حول تقديم مشروع لتنقيح فصلين من مجلة الشغل، بعضها مساند وبعضها معارض وبعضها الآخر محترز وكثيرة فيها وجاهة إلا البعض ممن ظلّ/ ضلّ منشغلا بالشماتة في الاتحاد لأنها تنقيحات قدّمت دون استشارته متبجحا بمقولة «سحب البساط» (بل فيهم من وزّع صكوك الجنة لذلك!)

- تمّيت لو تمّ هذا النقاش قبل مصادقة مجلس الوزراء على المشروع مثلما يحدث في المجتمعات الديمقراطية الراقية، غير أنّ السلطة خيّرت -كعادتها- التفرد والاحتكار بل وتجاوز القانون.

- تمّيت لو فُعلت الهياكل القانونية للحوار الاجتماعي لتبادل الآراء حول قضية تهمّ الملايين من العمّال حتّى يصاغ التنقيح بأقلّ الثغرات (رغم أنّه ليس هناك قانون وضعي كامل الأوصاف)

عديدة هي التحفظات وهي مشروعة وفي مقدّماتها إقصاء الأطراف الاجتماعية وكثيرة هي الثغرات وكان يجب تحسبها ولا يتسنى القيام بذلك إلا عبر الحوار الاجتماعي.

لكن..!

يجب الإقرار بأنّ تحرير الإنسان من العبودية كثيرا ما كانت له تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية: تذكروا كلّ الثورات فقد تعطلت بسببها الدورات الاقتصادية إلى حين ولكنّ الشعوب أصرت على المضيّ بها إلى أقصاها، وتذكروا تحرير السود في مزارع القطن بأمريكا مثلا فقد أصابت هذا القطاع الحيوي في مقتل لسنوات ولم يتمّ التراجع عن ذلك بدعوى درء الكساد..

لقد أثار البعض في تدويناتهم تأثير تغيير مسألة العقود وتجريم مناولة اليد العاملة على الاستثمار وعلى البطالة وعلى الاقتصاد عموما (علما أنّ مجلة الشغل الحالية لم تتضمنها)، ونسوا أو تناسوا إيجابيات الإلغاء وتأثيره على تحرير قوّة العمل من القنانة، ولعمري هي قيمة لا تقدّر بثمن..

والسؤال: كيف يجب عودة الحوار الاجتماعي وفتح نقاش مسؤول مع الأطراف الاجتماعية حول هذه المسألة، وحول غيرها؟ كيف يمكن الحدّ من التداعيات؟

وكيف يجب توفير الضمانات لتطبيق النصوص الجديدة على أرض الواقع؟

هذا أمر مهمّ..

وهل تنقيح الفصل 4-6 والفصل الخاص بالمناولة كاف لرفع الحيف الاجتماعي ووقف المظالم؟ بالتأكيد لا..!

للحرية ثمن.

الحوار الاجتماعي واجب من أجل تنقيح شامل لمجلة الشغل.

وبندرة فرص العمل وارتفاع نسب البطالة دون إحاطة بالعمّال المطرودين أو العاطلين، لذلك لا بدّ من النضال من أجل إيجاد تنظيم قانوني للطرد لأسباب اقتصادية يكون في نفس الوقت عادلا بالنسبة للعمّال ومرنا بالنسبة للمؤسسة ويقوم على:

- ضبط نطاق تطبيق واضح ودقيق لقانون الطرد لأسباب اقتصادية.
- تشريك ممثلي العمّال في بحث مشاريع الطرد وإمكانية إيجاد حلول بديلة لها.
- التنصيص على مسؤولية حقيقية للمؤجر في إعادة إدماج العمال المطرودين.
- تدعيم الرقابة الإدارية للطرد هيكليا ووظيفيا.
- توسيع صلاحية القضاء في مراقبة مشروعية الطرد والتعويض عنه وذلك بتنقيح أحكام مجلة الشغل في اتجاه التنصيص على:

- تغيير تسمية المصطلح من «مراقبة الطرد لأسباب اقتصادية» إلى «معالجة الصعوبات الاقتصادية بالمؤسسات» وسحب هذه التسمية على اللجان الجهوية والمركزية لمراقبة الطرد بهدف التأكيد على أولوية معالجة الصعوبات الاقتصادية وإيجاد حلول بديلة للطرد.
- اعتماد تعريف تشريعي للسبب الاقتصادي أو الفني المبرر للطرد بأنّه: كل وضعية اقتصادية واقعية غير متصلة بشخص الأجير، متمثلة خصوصا في صعوبات اقتصادية أو مالية أو تحولات تكنولوجية أو إعادة هيكلة وتنظيم، تهدد سير العمل في المؤسسة وتؤثر على قدرتها التنافسية وتستدعي ضرورة حذف مركز أو مراكز عمل أو تحويلها أو إدخال تغييرات جوهرية على شروط العقد

- إزام المؤجّرين بإفادة النقابات الأساسية بكل المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للمؤسسات وذلك بصفة دورية كل سنة وبصفة عاجلة كلما ظهرت بوادر صعوبات اقتصادية من شأنها ان تهدد استقرار مواطن الشغل و ضرورة فتح حوار و مشاور معها للبحث في معالجة الوضعية قبل اللجوء الى طلب الطرد.
- تشريك النقابة في البحث الذي تقوم به تفقدية الشغل وفتح المجال للاستعانة بخبراء في مجال المحاسبة والتصرف الإداري والمالي بدعم من المنظمة النقابية المعنية.
- مراجعة أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالعقوبات الجزائية عند تعمد المؤجّرين الإداء لمعلومات ووثائق خاطئة لتفقدية الشغل أو اللجان الجهوية أو المركزية لمراقبة الطرد والترفيغ في قيمة الخطايا الحالية التي لا تكتسي اي طابع جزري.

- تعزيز دور تفقدية الشغل وصلاحيتها في البحث والتقصي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بالمؤسسة ومنحها سلطة تقريرية في مجال إثبات وجود وضعية صعوبة اقتصادية او فنية يمكن ان تبرر الطرد لكل او بعض العمال وتزويدها بالإمكانات البشرية والمالية واللوجيستية الضرورية لإنجاز مهامها على الوجه المطلوب.
- منح تفقدية الشغل الزمن الكافي لإجراء الأبحاث والتقصي حول حقيقة الصعوبات الاقتصادية او الفنية المدعى بها والتثبت من جدية المؤيدات المقدمة من قِبَل المؤجّر وعند الاقتضاء بإجراء المحاولة الصلحية حول حلول بديلة عن الطرد يقبل بها الطرفان وذلك بتمكينها من أجل لا يقل عن شهر قابل للتמיד ب15 يوم عند الاقتضاء.

- إعادة النظر في تركيبة اللجنة الجهوية واللجنة المركزية لمراقبة الطرد بإقرار حضور الكاتب العام للنقابة الأساسية بالمؤسسة المعنية كعضو قار. وفسح المجال لكل من الطرفين للاستعانة بفنيين وخبراء حسب طبيعة الملف.
- عدم اللجوء الى إبداء الرأي بالطرد قبل التفعيل الجدي والتام للفصل 9-21 المتعلق بالبدائل الوقائية للطرد او الإيقاف عن العمل.
- تنظيم الإحالة على البطالة الفنية بضبط شروط الالتجاء إليها و تحديد المدة القصوى لاعتمادها بما لا يتجاوز ثلاثة أشهر مع إزام المؤجر بدفع نسبة من الأجر لا تقل عن 80 % منه مع الحفاظ على دفع المساهمات الاجتماعية.

مسألة الإيقاف عن العمل لبعض أو كل عمال المؤسسة وهو إجراء وقتي يتمثل في إحالة البعض من عمال المؤسسة او كلهم على البطالة الفنية بصورة مؤقتة حتى تتجاوز المؤسسة صعوبات طارئة حالت دون تواصل الإنتاج وهو حلّ بديل للطرد يمكن في أغلب الحالات من مواجهة فترات الأزمات التي تعترى نشاط المؤسسة.

ولم ينظم المشرع هذا الإجراء على خطورته وأهميته حيث لم يضع شروطا للالتجاء إليه ولا حدد آجالا لاعتماده ولا ضبط التزامات المؤجر خلال فترة التوقف عن العمل إزاء عماله من حيث ضمان حد أدنى من الأجر. وفي غياب مثل هذا التنظيم القانوني للإيقاف عن العمل يجد العامل نفسه في موقف الضعف والإذعان للشروط التي يفرضها المؤجر والتي يضطر إلى القبول بها خوفا من فقدان موطن العمل بصورة نهائية.

6 - إجراءات موعلة في المرونة على حساب الأمان الوظيفي للعمال

• مرونة على مستوى الإجراءات

لا تفرض مجلة الشغل على المؤجر الذي يعتزم طرد البعض من عماله سوى إجراءات بسيطة تتمثل في إعلام تفقدية الشغل مع تقديم بعض الوثائق التي تتعلق بالمؤسسة نشاطها فالمؤجر غير ملزم بإعلام العمال وممثلهم ولا بالتفاوض معهم ولا بتقييم مخطط اجتماعي لتفادي آثار الطرد وتسهيل إعادة إدماج العمال المطرودين.

كما أن الآجال التي يجب انتظارها احترامها لإنهاء عملية الطرد قصيرة جدا ولا تتجاوز شهرا بينما تظل في دول أخرى إلى ما يزيد عن السنة. كما أنّ دور الإدارة محدود جدا في مراقبة عملية الطرد، حيث أن دورها استشاري فحسب، بل أنه يمكن للمؤجر عدم إعلامها أصلا بعملية الطرد وذلك في حالة القوة القاهرة أو وجود اتفاق مع العامل المطرود.

• مرونة على مستوى التزامات المؤجر:

إذا ما أقرت لجنة مراقبة الطرد بوجود صعوبات اقتصادية تبرر طلب الطرد المقدم من المؤجر فإن التشريع لا يلزم هذا الأخير بأي التزام في علاقة بالمستقبل المهني للعمال المسرحين حيث لم يتصور المشرع التونسي على غرار تشريعات مقارنة أخرى، وضع مخطط اجتماعي يهدف الى إعادة إدماج العامل المسرح في سوق الشغل من خلال مرافقته في عملية إعادة تأهيل مهني او اكتساب معارف علمية او فنية جديدة تدعم حظوظه في الاندماج مجددا في النشاط. كذلك لا يحمل المشرع التونسي المؤجر الذي يطرد عمالا لأسباب اقتصادية أو فنية أية أعباء مالية، فهو غير ملزم تجاه العمال المطرودين سوى بمكافأة نهاية الخدمة التي لا يتجاوز في كل الحالات، حسب مجلة الشغل، أجرة ثلاثة أشهر، وهي مقرّرة حتى في حالات الطرد التأديبي.

• مرونة على مستوى جزاء مخالفة الإجراءات

عندما يتم الطرد دون اتباع الإجراءات القانونية فإنّه يعتبر طردا تعسفيا حتى ولو وُجد سبب اقتصادي أو فني يبرره، لكن الجزء الذي يرتبه القانون على المؤجّر لفائدة العامل المطرود هو جزاء هزيل حيث أنه يتمثل في منحة الإعلام بالطرد مقدارها أجر شهر غرامة طرد تقدر بين أجرة شهر واحد وشهرين إذا كان الطرد لسبب جدي وحقيقي وأجرة أربعة شهور عند مخالفة الإجراءات الشكلية للطرد ثم مكافأة نهاية الخدمة التي تقدر بأجرة يوم عن كل سنة أقدمية بسقف ثلاثة أشهر وتمكن الاتفاقيات المشتركة العملة المطرودين من منح أرفع ولا يكون المؤجّر ملزما بإعادة الإجراءات واحترام القانون، كما أنه غير ملزم بإرجاع العامل المطرود إلى عمله.

وبذلك يتضح أنّ قانون الشغل المتعلق بإنهاء العلاقات الشغلية لأسباب اقتصادية هو قانون مرن إلى حدّ تصبح معه العلاقة الشغلية مهددة بالاندثار في أي لحظة مما يفقدها ميزتها الأساسية المتمثلة في خاصية الدوام والاستقرار.

إصلاحات ضرورية لتشريع التسريح لأسباب اقتصادية: من أجل الموازنة بين مقتضيات النجاعة الاقتصادية للمؤسسة و ضمان الحفاظ على مواطن العمل

من أبرز أوجه هشاشة العلاقات المهنية هو قابليتها للإنهاء بكل سهولة خاصة في مناخ يتسم بالتأزم الاقتصادي والاجتماعي

تنقيح مجلة الشغل بين صدق الرهانات وبين معيقات ضمان المردودية

حاتم النقاطي جامعي وكاتب



نبل رهاناته في غياب التشاركية مع ممثلي العمال و الأطراف المشغلة وضمن اقتصاد يتطلب إصلاحا لخياراته العامة؟

2 - الإصلاح الاقتصادي الناجع رهين التشاركية و تغيير منواله
لقد سبق للاتحاد العام التونسي للشغل في 3 جويلية 2024 أن أصدر بيانا دعا فيه الحكومة إلى إصلاح تشاركي لمجلة الشغل رغبة منه في بلوغ رهانات إصلاحية شمولية الرؤى تراعي حقوق كل الأطراف من عمال و أطراف مشغلة في القطاعين الخاص والعام وسلطة إشراف؛ إن الإصرار على إحداث تنقيحات على مجلة الشغل، مهما كانت أهميتها، من جانب واحد هو إقصاء صريح للشركاء الاجتماعيين وتراجع غير مفهوم ولا مبرر عن التقاليد المكتسبة للحوار الاجتماعي والقائمة على مبدأ التشاور الثلاثي بين الأطراف الاجتماعيين الثلاثة والتي كانت تكرر منذ استقلال بلادنا من خلال إصدار كل النصوص القانونية والتعاقدية التي تشكل اليوم قانون الشغل التونسي (مجلة الشغل والاتفاقية المشتركة الإطارية والاتفاقيات المشتركة القطاعية والنظام الأساسي للتوظيف العمومية والنظام الأساسي للدواوين والمنشآت العمومية والأنظمة الأساسية الخاصة). كما يُعدّ الانفراد بمراجعة القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966 والمتعلق بإصدار مجلة الشغل التونسية، تنكراً للعقد الاجتماعي الذي وقّعه الأطراف الاجتماعيون الثلاثة (الحكومة التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية) يوم 14 جانفي 2013 بحضور المدير العام لمنظمة العمل الدولية. وقد نصّ هذا العقد ضمن محوره الثالث صراحة على اعتماد منوال جديد لعلاقات مهنية يقوم على التوازن في العلاقات بين الأطراف الاجتماعية يكرّس أربعة عناصر متكاملة ومتماسكة... أولها تشريع شغلي بمفهومه الشامل يكرّس العمل اللائق بأهدافه الأربعة طبقا لمفهوم منظمة العمل الدولية ويضمن الحماية الاجتماعية للعمال...
إن إصلاح مجلة الشغل على أهميته لا يمكن أن يؤسس لتغيير

الغرامة إذا كان المخالف شخصية معنوية (شركة أو مؤسسة)، أما المسؤول القانوني للمؤسسة المخالفة، فيتحمّل المسؤولية شخصياً، مع إمكانية الحكم عليه بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر. كما سعى مشروع التنقيح إلى احتساب فترة التجربة في العقود القديمة والترسيم فيما يتعلق بالعقود التي أبرمت قبل دخول القانون حيز التنفيذ، فإن فترة التجربة تظل سارية فقط إذا كانت أقل من ستة أشهر، ما يضمن عدم إعادة فرض فترة تجربة طويلة على العمال الذين قضوا فترة معينة في وظائفهم. وبموجب الأحكام الجديدة، يُعتبر جميع العمال الذين كانوا يشتغلون في إطار مناولة اليد العاملة مرسمين مباشرة في المؤسسة المستفيدة من خدماتهم، اعتباراً من تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ. كما يتم احتساب الأقدمية المكتسبة في إطار المناولة ضمن الأقدمية العامة، شريطة أن تكون العلاقة الشغلية منتظمة دون انقطاع يتجاوز سنة.

كما يمنح القانون حماية إضافية للعمال الذين تم إنهاء عقودهم محددة المدة خلال الفترة الممتدة من 6 مارس 2024 وحتى تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ، حيث ينص على أنه في حالة تجاوز مدة العلاقة الشغلية أربع سنوات، يصبح العامل مرسمًا بقوة القانون في المؤسسة المستفيدة. وفي حالة رفض المؤسسة تسوية وضعيته، يحق للعامل المطالبة بتعويض مالي يعادل أجر شهرين عن كل سنة أقدمية، على ألا يكون التعويض أقل من أجر أربعة أشهر.

لقد سعى هذا المشروع إلى إضفاء الحماية في سوق العمل لجعلها أكثر قدرة على استيعاب طالبي الشغل والعمل على إنهاء التشغيل الهش في القطاعين العام والخاص وذلك لتحقيق الكرامة لكل العمال بملاءمتها مع المعايير الدولية في مجال العمل. ذلك ما يجعلنا ننتظر من هذا التغيير في صيغ الشغل تغييرات مادية ومعنوية تطال الآلاف من العمال وتنتقل بهم من العمل المهبط إلى العمل المضبوط بشروط دنيا لتحقيق الأمان والاستقرار في مكان العمل وخارجه. ولكن هل بإمكان هذا الإصلاح في مجال قانون الشغل أن يكون كافيا لتحقيق

تحت إشراف رئيس الجمهورية نظر مجلس الوزراء مؤخرا في مشروع قانون اهتم بتنقيح بعض أحكام مجلة الشغل، و تعلق بمنع مناولة اليد العاملة وتجربتها مع حفظ حقوق من تم إنهاء عقود شغلهم لفترة معينة و فسخ عقود مناولتهم. وسيمكن هذا المشروع الذي أحيل لمجلس نواب الشعب من إلغاء بعض الأحكام والفصول والفقرات من مجلة الشغل وتنقيح بعضها بما يضمن حماية الطرف الضعيف في العقد وهو الأجير مما يكرّس مبدأ التوازن العقدي الذي ينعكس إيجابا على العملية الاقتصادية، ذلك أن إصلاح نظام التعاقد بين الطرفين صاحب العمل والعامل ينهي تعسف الطرف الأول على الثاني وينقذه من التشغيل الهش ومن عدم تجديد عقده أو من طرده دون مبرر أو إغفال حقه في الترسيم. هو مشروع يسعى من خلاله المشرع أن يثبت أنه المتحكم الأول في الاقتصاد بإعادة تنظيمه للعلاقات الشغلية بين المتعاقدين لذلك اتجه إلى تكريس روح القانون بإعادة تنظيم المبادئ التعاقدية في محاولة للسمو إلى تحقيق العدالة. إصلاح يقوم على رهانات اقتصادية واجتماعية سبق للحكومة أن جسدها ضمن جملة من الاجراءات والتشريعات التي توجهت لضمان حق التشغيل في عدد من القطاعات كالتهذيب، والقيام بتغييرات اقتصادية في باب المعاملات المالية المتعلقة بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية الخاصة بالشيكات قانون 2 أوت 2024. ويدخل هذا التوجه الإصلاحي ضمن عزم الرئيس على القيام بثورة تشريعية لبناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية التي طالما دافع عنها أمام وزرائه وأعلن عنها في زيارته المباشرة للأحياء الشعبية للمدن التونسية. فما هي ملامح هذا المشروع المتعلق بتنقيح مجلة الشغل؟ وما هي سبل ضمان نجاحه؟ وهل بالإمكان نجاح رهاناته من غير العمل على تغيير شامل للخيارات الاقتصادية للدولة؟

1 - أهم ملامح مشروع التنقيح لمجلة الشغل

نص مشروع القانون على « تحديد فترة التجربة في العقد بستة اشهر قابلة للتجديد مرة واحدة
ليتم إلغاء أحكام بعض الفصول وتعويضها بفصول جديدة تنهي عقد الشغل المبرم لمدة غير معينة. وفي حال إنهاء العقد خلال فترة التجربة الأولى أو الثانية، فإن إعادة التعاقد بين الطرفين تكون على أساس عقد غير معين المدّة ودون فترة تجربة.

كما عمل هذا التنقيح على إنهاء استغلال العمال والعاملات في مجال المناولة و عمل على تسليط خطايا مالية وأحكام سجنية على المخالفين. ففي الباب الثاني من مشروع القانون والمتعلق بمنع المناولة، نصّ على إلغاء العمل بمبدأ مناولة اليد العاملة، الذي كان يسمح بإبرام عقود بين مؤسسات مؤجرة لليد العاملة ومؤسسات مستفيدة.

ووفقاً لمقتضيات القانون الجديد، يُعتبر أي عقد يهدف إلى تشغيل الأجراء عبر مؤسسة وسيطة غير قانوني، ويعرّض كلا من المؤسسة المشغلة والمستفيدة إلى عقوبات مالية وحتى عقوبات بالسجن في حالة العود. وحدّد المشروع خطية تقدر بـ10 آلاف دينار على كل شخص طبيعي يخالف هذا المنع، مع مضاعفة

أحكام المناولة:

6 مشاريع قائمة على الرتب والترقيع، فهل يقضي التنقيح المقترح على «العبث»؟

كشف الرئيس قيس سعيد في كلمة افتتح بها أشغال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الخميس أن مشروع التنقيحات التي دعا منذ 6 مارس 2024 إلى إدخالها على أحكام مجلة الشغل المتعلقة بالمناولة والعقود محدودة الزمن تتطلب مدة طويلة من العمل وأن آخر جلسة للعرض استغرقت 6 ساعات و35 دقيقة بما أنها تواصلت من التاسعة والنصف ليلا إلى الرابعة و5 دقائق من فجر يوم الخميس نفسه.

أضاف الرئيس أنه تم النظر طوال كل هذه المدة في 6 مشاريع لتنقيح الاحكام المشار إليها وأفصح عن ان المقاربة التي تمّ من خلالها صياغة المشاريع المذكورة لم تكن جذرية، بل كانت قائمة على الرتب والترقيع.

هذه شهادة ذات أهمية قصوى تكشف الهوية الشاسعة بين ما يدعو إليه صاحب المشروع، سواء كان رئيسا حاكما أو حزبا سياسيا أو خاصة منظمة نقابية وما تنتهي الإدارة إلى اقتراحه ومن ثمّ إلى تنفيذه.

قد يقال إن للإدارة أذراها في ما تفعله مع مقترح أو مطلب صادر إليها من خارجها، فهي العاملة بكل ما يحيط بالموضوع المقترح وبالمطبات التي يمكن أن يتسبب فيها وبرود الفعل التي يمكن أن تصدر عن مختلف الأطراف المعنية به. لذلك يقال إنها تبذل جهودا كبيرة لاحتواء أي مطلب وتكييفه حسب ما ترى أنه يخدم مصالح أكثر الأطراف علاقة به وضمنهم صاحبه.

وللإدارة طرقها الخاصة في «الالتواء» على أي مشروع حتى لا نقول الإطاحة به. من هذه الطرق الإبطاء في التفاعل مع الدعوة الصادرة إليها، وتحميله ما لا يحتمل، والزيغ به عن أهدافه، وإن لم تفلح بهذه الطريقة أو تلك يتمّ اللجوء في نهاية المطاف إلى ذلك السلاح الخفي المتمثل في الأوامر الترتيبية. عادة ما يمضي وقت طويل يفصل بين تاريخ صدور القانون وأوامره الترتيبية، هذا أولا أما ثانيا، فإن هذه الأخيرة غالبا ما تأتي اما مقيدة للقانون أو مكّلة له أو وازعة من الشروط التعجيزية ما يجعل التطبيق كفيلا بتفريغ النص الأصلي من محتواه أو جعله صعب التطبيق.

ليست هذه إلا عينات مما عاناه النقابيون في الاتحاد العام التونسي للشغل إزاء المطالب الوجيهة التي يقدمونها إلى الحكومات وسواء كانت تلك المطالب أدبية أو مادية أي ترتيبية أو ذات انعكاس مالي.

مرونة التشغيل؟

إلغاء المناولة مطلب رفعه النقابيون في الاتحاد منذ مطلع التسعينات، لكن سلطات تلك الحقبة طلعت عليهم بقصة «مرونة التشغيل» بوصفها آلية تشجع المستثمرين على خلق المزيد من فرص العمل التي كانت البلاد في حاجة إليها، ورغم الاحتياطات التي تمّ التنصيص عليها في الفصول المعنية، فإن بعض الأطراف حوّلت الامتياز لصالحها وشرعت في ممارسة العبودية على العمال بتأجير قوة عملهم لفائدة أطراف ثانية وثالثة ورابعة.

وحتى لما جاءت ثورة الشغل والحرية والكرامة الوطنية وتوصل النقابيون إلى «اقتلاع» اتفاق أبريل 2011 القاضي بإلغاء المناولة من الوظيفة العمومية والقطاع العام، وجدت الإدارة الموقرة ما به بررت الإبقاء عليها في عدد كبير من القطاعات بل إنها وقفت وراء العمل بها في قطاعات لا تحتملها منطقيا وهي التعليم والإدارة نفسها، بل زادت ورفضت جملة وتفصيلا تطبيق ذلك الاتفاق في قطاعات عمومية ذات ربحية ومداخيل مالية مرتفعة.

فهل ينتهي «العبث» بموجب المشروع الجديد المتعلق بإلغاء المناولة؟ وهل هو كفيلا بأن يجعلها تنقرض تماما مثلما انقرضت بعض الحيوانات كما قال الرئيس في كلمة أمام مجلس الوزراء؟ نأمل ذلك.

* حمدي البرجي (نقابي)



لذلك فإن الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة والمهددة للسلم الاجتماعية في تونس تقتضي تعزيز «الثورة التشريعية» من جهة، وخلق منوال جديد للتنمية من جهة أخرى، وذلك بخلق الثروة وتطوير التشريعات والقوانين المنظمة للسوق والمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وتصحيح التوجهات الاقتصادية العامة لسياسة الاقتصاد المفتوح، وذلك عبر تشجيعها للاقتصاد الاجتماعي التضامني، و عبر حمايتها للقوة الشرائية للمواطن من خلالها تدخلها في مجالات التوزيع بتشديد الرقابة على المسالك وبتعديل السوق للتحكم في الأسعار وسن قوانين ردية للمخالفين ومقاومة التهريب وخلق مناطق وأسواق حرة للحد من التجارة الموازية وحماية المنتج الوطني؛ على أن هذا الإصلاح الاقتصادي يفترض أن تحترم الحكومة «الخيار الديمقراطي في تسييرها للحكم وأن تتبع مسارا تشاركيًا مع الأحزاب المؤمنة بمسار 25 جويلية والمنظمات الوطنية الكبرى. إن نجاح «الثورة التشريعية» في مجال «مجلة الشغل»، لن تتحقق رهاناته النبيلة في غياب احترام الحكومة لاتفاقاتها مع الشريك النقابي، و في غياب تفعيلها لما سنته من قوانين تلزمها بالعمل على المحافظة على المؤسسات العمومية في ظل التعايش مع القطاع الخاص. هي إصلاحات تفترض ضرورة خيارات لن تكون ممكنة إلا بحرص توجهاتها على إعلاء أهمية وأولوية الإنسان على رأس المال، وذلك بتمسكها بما كان أعلنه رئيس الدولة أكثر من مرة على محافظته على الدولة الراعية في مجالات حساسة كالتعليم والصحة والنقل والفلاحة والصناعة لما لها من دور جاد في تنمية الثروة والمحافظة على التعايش بين الطبقات. إن كل إصلاح تشريعي في مجال قانون العمل لا حديث عن سمو قيمه إلا ضمن الدولة الديمقراطية الاجتماعية في حرصها على بسط سلطة القانون لضمان حقوق العمال في تطوير إنتاجهم وتحسين عائلاتهم المادية للتمتع بالعيش الكريم والصحة والتعليم.

حقيقي خارج تشاركية ضرورية كصمام أمان للنجاح الاقتصادي والسياسي. كما أن هذا التوجه الجدي لبناء الدولة الديمقراطية الاجتماعية بحاجة لإصلاح الاقتصاد التونسي إذ أنه يعاني أزمة واضحة للعيان انعكست على المعيش اليومي للمواطنين حيث بلغت نسبة التضخم 8,7 و نسبة البطالة 16 في المائة، لذلك فلا مفر من التفكير في إصلاح منواله وتطوير قوانينه، وإعادة تأهيله للدخول ضمن التحالفات العالمية الجديدة المعتمدة على «الجيو اقتصادي» كحلف استراتيجي لا جدوى له بغير بناء سياسة حمائية وتنافسية، بغاية مجابهة قوى عالمية تتحرك ضمن هذا الخيار الذي لا يعترف بفردانيات الوجود داخل الأسواق العالمية وضمن المبادلات التجارية بين الدول. هو تحول من اقتصاد الدولة إلى اقتصاد الأقطاب والتجمعات، بغاية انتقاله من المنافسة الفردية إلى المنافسة الجماعية بحثا عن تنويع المنتج المعروض في الأسواق داخل نفس القطب أو خارجه، هي خيارات في الإصلاح تتجاوز منطق تامين «الحرية الاقتصادية» إلى الاتجاه نحو خيارات سياسية واقتصادية لن تكون ممكنة إلا بالقطع مع خيارات العولمة المثمنة للريح، والمعتمدة على سياسة خصصة كل القطاعات و تغذية الاستهلاك لتنمية الدورة الاقتصادية وتحسين المردود المالي للمؤسسات الخاصة. لا مفر من توخي سياسة إصلاحية إقتصادية واجتماعية تعلي سلطة الدولة الديمقراطية الاجتماعية التي تقطع مع الاقتراض الخارجي والارتهان للبنوك العالمية المرتبطة بدوائر سياسية غربية نافذة تتدخل وجوبا في قرارات الدول المقترضة. هي محاولة إصلاحية شاملة للاقتصاد تؤكد على حكومة الرئيس التوجه نحو أقطاب اقتصادية جديدة ك قوى دول «بريكس» البرازيل روسيا والهند والصين وجنوب افريقيا... لإيجاد أحلاف ذات خيارات اقتصادية وقيمة مختلفة عن التوجهات ذات البعد الأمريكي والغربي في بناء السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

عفاف بن غنية رئيسة جمعية سفراء السلامة المرورية لـ «الشعب»

عدم الإلتزام بالسرعة المحددة وإستعمال «البورطابل» والسياسة في حالة تعب أهم أسباب الحوادث القاتلة



ويجب التأكيد هنا ان التجارب المقارنة لتطبيق النظام الآمن للطريق أثبتت نجاعتها من خلال ما عرفته البلدان السكندنافية من إنخفاض في حوادث المرور على أساس المحافظة على العنصر البشري وتوجيه كل البرامج لفائدته إضافة لما للجهات المسؤولة من أدوار رئيسية في الحد من خطر الحوادث القاتلة من خلال عدة محاور منها مراجعة وتحسين الجانب التشريعي ومثله الجانب الرديعي بتطبيق القانون وعدم التراخي في هذه المرحلة الهامة لتفعيل القوانين الملزمة للإنضباط لقواعد وسلوك السير بالطرق.

* لكن هذه الاجراءات تحتاج كذلك إلى بنية تحتية ونعني الطرقات بأي معايير يجب توفرها لتكون صالحة لإستيعاب آلاف السيارات يوميا؟

- لا يمكن الحديث عن جدوى اعتماد آلات المراقبة دون الوقوف عند أهمية توفر البنية التحتية ونعني تحديدا طرقات آمنة تستجيب للمعايير الآمنة بحسب المقاييس المعتمدة دوليا وهذا ما يحدده المختصون بإعطاء جميع مستعملي الحق في توفر المسارات الآمنة مثل ذوي الهمم والدراجات الهوائية ووسائل النقل العمومي وهنا نؤكد على أهمية تحسينه بما يمكن من تجنّب الكثافة المرورية بما أنه سيعرف إقبال أصحاب السيارات على استعماله كما هو حاصل في البلدان المتطورة وعلى ذلك الأساس تخفض وتيرة حركة المرور وتسهل عملية مراقبة العربات المنتقلة والحد من الحوادث الخطرة التي باتت مشغلا ذي أولوية لتداعياتها الاقتصادية والإجتماعية ان كان على مستوى العائلات أو المجتمع ككل.

* ما هو برنامج الجمعية على مدى شهر رمضان والذي يعرف تواتر الحوادث الخطرة بمختلف جهات البلاد؟

- سنركز على مدى شهر رمضان وبالتنسيق مع مختلف الجهات المسؤولة على التوعية وكذلك تدعيم المراقبة المكثفة لكل تجاوز في السرعة بإعتبارها العامل الأول للحوادث الخطرة خاصة في الفترة التي تسبق أذان المغرب حيث يرغب أغلب مستعملي الطريق في الوصول إلى منازلهم دون الإلتزام بالسرعة المحددة ما ينجر عنه حوادث تتسبب في عديد الضحايا والجرحى.

وبالتالي توزعت الادوار بين مختلف الاطراف لتوفير معايير السلامة المرورية ومتابعة تنفيذها ميدانيا وتشريعا اضافة الى ضرورة توفر كل ضمانات السلامة في المركبات بحسب المواصفات المطلوبة في ظل تزايد اعدادها خاصة الموردة منها.

* ألا تحتاج عملية السلوكيات المنفلتة والمتهوررة إلى برنامج في العمق ونعني تربية الناشئة لضمان نتائج مستقبلية؟

- هذه مسألة متأكدة ومنها يكون الإصلاح وتجاوز ما نراه من انفلات السلوكيات بالطريق وعلى ذلك الأساس حرصنا على تفعيل التربية والسلامة المرورية بإدراج مفاهيمها في المناهج التربوية وتفعيل نوادي التربية المرورية وأشير هنا إلى أننا قدّمنا مشروع دليل كامل سنة 2013 موجه للمدرّس من منطلق كيف يدرج مفاهيم التربية المرورية وهو عبارة عن دليل منهجي للمدرّس بالمرحلة الابتدائية واعتمدنا في وضع هذا الدليل على خبرة متفقدتين متقاعدتين بما لهم من تجربة بصياغة المعلومات الضرورية ذات التأثير الفاعلية وقد نظمنا دورات تكوينية في هذا الاطار بغرض خلق جيل متشبع بالسلامة المرورية له القدرة للتأثير على غيره في محيطه مع الحرص في الوقت نفسه على وضع منهجية في إطار مشاريع ومبادرات يتم تبنيها من قبل الجهات المسؤولة وقد كان من نتائج ذلك تفعيل إجبارية وضع حزام الأمان وقيام بحملة كشفت إنخفاض في الحوادث بعد تطبيق تلك الإجبارية إضافة الى مراجعة أمر إجبارية التخفيض من السرعة إلى 30 كلم في الساعة بمحيط المؤسسات التربوية كما نشير كذلك الى مشروع هياكل جمع معطيات حوادث المرور وهي تجربة نموذجية على مدى فترة معينة بإقليم تونس الكبرى بعد أخذ قرار رقمته كل منظومة المعطيات.

* ما مدى نجاعة مختلف الحملات التحسيسية في الحد من تزايد الحوادث القاتلة؟

- حملات التوعية والتحسيس لم تكن ناجعة لوحدها دون إطار ومشاريع وبرامج وفق رؤية اتصالية هادفة لتفعيل قانون الحد من السرعة وهو ما نتجاجة من جميع الفاعلين والمؤثرين إنصاليا في الجمهور المستهدف لتجنب السلوكيات المسببة في الحوادث.

* هناك مطالبة بتطبيق العقوبات الآلية المباشرة وخاصة سحب رخص السياقة مثل ما هو موجود في دول أخرى فمتى تفعل ببلادنا؟

- ما تجدر الإشارة إليه اننا كجمعية كئنا عضوا في لجنة مراجعة مجلة الطرقات حيث ينتظر أن يكون مستقلا هناك رفع آلي للعقوبات من قبل هياكل الدولة خاصة في المخالفات المترتبة عن عدم احترام حزام الأمان واستعمال الهاتف الجوّال وعدم احترام الاضواء والسرعة المحددة وكل ذلك من أجل الحد من السلوكيات المتهوررة المنتسبة في الحوادث المرورية التي هي محلّ متابعة ونظر من أعلى هرم السلطة من خلال مجلس الامن القومي.

مازالت أرقام الحوادث وضحاياها تبعث على القلق والحيرة والانشغال من هذا الانفلات وعدم الإلتزام بقواعد السياقة الآمنة بالرغم من المجهودات للتوعية والتحسيس وكذلك الإجراءات الرادعة للحد من الفواجع التي تصلنا يوميا وهذا ما كان محور الحديث الذي خصت به «الشعب» عفاف بن غنية رئيسة جمعية سفراء السلامة المرورية حيث بيّنت الأسباب الأولى للحوادث وانعكاساتها السلبية اقتصاديا واجتماعيا على الافراد والعائلات والمجتمع ككل وقدمت في الوقت نفسه المطلوب العمل عليه في المستقبل من قبل الجهات المسؤولة والمجتمع المدني لترسيخ السلوك المتزن أثناء السياقة حتى يكون الطريق فضاء مشتركا آمنا لمستعمليه.

* ما تفسيرك للحوادث الخطرة والمتكررة بأغلب جهات البلاد؟

- أسباب هذه الحوادث الخطرة التي تؤدي إلى حالات الوفاة هي بالدرجة الأولى تعود الى الأخطاء البشرية وهذا ما أثبتته عديد الدراسات حيث تبين عدم الإلتزام بقواعد المرور بل هناك تهور وعدم انضباط من خلال استعمال الهاتف الجوّال والسياسة تحت تأثير التعب والسرعة المفرطة حتى داخل مواطن العمران وهنا يجب التأكيد على ضرورة التقيد بالسرعة المسموح بها والمحددة بـ 30 كلم في الساعة خاصة في محيط المؤسسات التربوية والشبابية بهدف حماية هذه الفئة العمرية من مخاطر الطريق ذلك أن الارقام تؤشر كون 50% من ضحايا الحوادث هم من الفئة العمرية ما بين 18 - 35 سنة ويجب الأخذ في الاعتبار أهمية هذه الفئة الناشطة والتي تمثل مستقبل البلاد.

* هل يعود ما ذكرته إلى سلوكيات متوارثة نعايشها يوميا دون التخلص منها؟

- هذا في جانب كبير منه لان هناك أرقام معلنة يفترض التوقف عندها والإعتبار بها من ذلك ان عدد القتلى يتراوح ما بين 4 و6 يوميا زيادة على 44 جريحا لكن ما نلاحظه عدم مبالاة واستهتار وان جاز القول تطبيع مع سلوكيات محفوفة بالمخاطر تؤدي الى كوارث إجتماعية ان كانت مباشرة على العائلة وبصورة أشمل على المجتمع وإقتصاده ككل لأن الخسائر تقدر بالمليارات ولو أستغلت في مجالات أخرى لحققت نقلة نوعية لمستوى عيشنا وهذا ما يغيب على الذين يتصرفون دون وعي بتبعات السياقة المتهوررة وعدم الإلتزام بقواعد المرور والطرقات.

* لكن تغير مثل تلك السلوكيات يتطلب العمل على وضع أسس تعالج الأسباب التي أشرت إليها سابقا؟

- ما يجب التأكيد عليه أن السلامة المرورية أصبحت ذات أولوية وفق استراتيجية وطنية يشرف عليها المرصد الوطني للمرور حيث أصبح الجميع يعمل استنادا الى رؤية موحدة وهذا ما كان غائبا في السابق إذ ان الطرف الوحيد الذي كان معينا مباشرة هو وزارة الداخلية في حين ان المسؤولية جماعية

بالتلميح والتصريح

حديث البطون وغفوة العيون

* لطفي الماكيني

يزداد الإستغراب كلما تمعنا في مختلف الأرقام المعلنة عن ما يتم تسجيله من ارتفاع في عدد مخالفات من قبل مصالح المراقبة الاقتصادية في شهر يفترض ان يكون فيه الحرص على تجنّب الوقوع في دوافع الكسب على حساب مقدرة شرايئة مهترئة لعموم المواطنين وهي ظاهرة لم تتراجع منذ سنوات مقارنة ببقية أشهر السنة وقد يكون ذلك مرتبط باستغلال اللهفة والزيادة في الاستهلاك لكل المواد حتى التي لا نحتاجها بل تشتتها الأفس وهي تقاوم ساعات الصيام الطويلة.

كما تستبد بنا الحيرة من تواصل فواجع الطريق بمختلف جهات البلاد إذ تحمل لنا الأخبار عن سقوط ضحايا وجرحى من فئات عمرية تستعمل اصناف متنوعة من وسائل النقل الا أن القاسم المشترك بينها وللأسف هو غياب الحرص على الإلتزام والرصانة أثناء السياقة والتخلي عن المجازفة والبروز في ثوب «شوماخر» بطل السياقات العالمية لان طرقاتنا بالكاد تتحمل نسق سرعة لا يمكن التحكم لاحقا فيها وهذا ما يحصل يوميا دون ان نعرف له نهاية منذ سنوات واصبحت تلك السلوكيات المنفلتة كأنها «قدرا» علينا القبول به والصبر عليه.

ونتعجب كيف تتحول تصرفات غالبيتنا لتميل الى الركود وعدم بذل المزيد من الجهد لانجاز المطلوب دون تعطيل مصالح المواطنين ليخيم شعور عام ان وضع «مهلك سر» هي خاصية أيام شهر رمضان بتعلات اصبحت «ماركة مسجلة» توارثتها الأجيال من سنة إلى أخرى وأستبنت في المخيال الشعبي وباتت حجة لتبرير المزاج المتقلب لمن تتوقف عقارب الانتاج لديهم مع ظهور هلال رمضان وتمتد إلى ظهور هلال العيد وما بينهما هو حديث البطون ونوم العيون وانتظار مدفع الآذان.

ولا نجانب الحقيقة اذا ما أقرنا ان العديد من تلك التصرفات التي عجزنا على التخلص منها هي «ثمرة» تقاعسنا على معالجتها منذ علاماتها الاولى وتراخيها في البحث عن أسبابها حتى لا تتفشى وتتوارثها الأجيال وتصبح «تقاليد» نجد لها الاعذار بل اننا لا نقبل من يفتح النقاش فيها ويطالب بالتخلص منها ونسعى إلى أن تشمل «بركاتها» الجميع ولا نصحو من رغبات البطون وغفلة العقول وغفوة العيون.

حصل خلال الأسبوع الثالث لشهر رمضان

الأسعار تواصل قفزها العالي أمّا عن اللحوم فحدث ولا حرج



هل يكفي أنّ تتوفر كل المواد في الاسواق لتراجع الأسعار - هذا السؤال على اهميته في ذهن بعضهم قد لا تجد له جوابا وانت تتجول سواء في الاسواق الشعبية التي تحاصر العاصمة من كل جهاتها وابوابها وحتى السوق المركزية التي تعرف اقبالا متزايدا خلال هذه الفترة من شهر رمضان وككل رمضان فإنّ الأسعار لم تعرف تراجعا رغم كل النداءات وزيارات فرق الرقابة الاقتصادية التي سجلت زيادة المخالفات في علاقة بمعدل مخالفات رمضان سنة 2024 - إلا أنّ الايجابي في كل الاسواق أنّ كل المنتوجات متوفرة بشكل يلبي الطلب وهذه في حد ذاته نقطة مهمة في علاقة على الاقل بعمليات البيع والشراء بما أنّ بعض الباعة يخفضون من اسعار بضائعهم لما يأتي وقت مغادرة مكان العرض - نحن خلال هذا الاسبوع زرنا سوق حي الاسكان بين عروس وسوق رادس وذهبنا الى أريانة لنجد أنّ الاسعار متقاربة اي الفارق لا يتجاوز 150 مليم على الاقصى - وهو ما دافعنا للسؤال عن سبب إستقرار الاسعار هنا وارتفاعها هناك والحال أنّ نفس الوجوه وجدناها على الاقل في بن عروس ورادس.

* توريد اللحوم الحمراء المبردة

قال طارق بن جازية الرئيس المدير العام لشركة اللحوم انه

ماذا يعني قارورة ماء بـ 3500

* المعروض دون الانتظارات!

حدثناكم في عدد الأسبوع الماضي عن أسعار ملابس العيد واستطلعنا آراء المواطنين فيما تم عرضه وسيعرضه التجار قبل أسبوع العيد وما اننا نعود إلى نفس الموضوع في علاقة بالاسعار المرتفعة فيما هو معروض الذي يبقى دون المستوى المطلوب على جميع الاصعدة...

* الحلو العربي وأسعاره من نار

على أهمية مشهد العيد وزيارات الاقارب لبعضهم بعض فإنّ من منغصات رمضان مارس 2025 أنّ الحلو العربي اسعاره مختلفة من محل إلى آخر ولئن عرفت الأسعار ارتفاعا مقارنة برمضان 2024 فإنّ الردّ البارز لكل الذين يتواجدون في هذه المحلات أنّ السلعة والمواد الأولية غالية أما المواطن ففي كل الحالات سيشتري ويرفع يده إلى الذي خلقه للرافة به في الزمن الصعب.

تمّ توريد 400 طن من اللحوم المبردة إلى حدود يوم 14 مارس 2025 من بينها 200 طن من اللحم البقري و200 طن من لحم الضأن، وينتظر ان يتم توزيع 80 طن خلال الاسبوع الاخير من شهر رمضان واذ كان الاتجاه يسير لتوريد 2000 طن من اللحوم المبردة و500 طن لحم الابقار و500 طن من لحم الضأن وسيكون هذا في قادم الايام وعلى اهمية ما تمّ توفيره وعرضه للعموم خاصة في السوق المركزية فإنّ اللحم المحلي سواء للضأن او الابقار ظل كما هو مرتفعا.

* المقاهي والأسعار الملتهبة...

يحصل ان تدخل إلى مقهى من مقاهي العاصمة ليلا فاذا الاسعار فوق طاقة الانتظار والتصور اذ بدءا بغياب لافتة اشهار الأسعار وصولا الى عدم تقديم «تذكرة الخلاص» وصولا الى النادل الذي لا يحتكم على الصرف المطلوب تغيب ان لم نقل تختصب منك الحقوق ليجد الواحد منا نفسه مرغما على دفع ما يفوق ما هو موجود عنده اذ يحصل ان يدفع الواحد ما يفوق 30 دينار إذا عرفنا أنّ اسعار كأس التاي في حدود 3500 و4 دنانير - أما قارورة الماء فهي تتجاوز 3500 أما عن اسعار «القهوة» فحدث ولا حرج - فإلى أين تسير الأمور؟!

أسعار متقاربة في كل الأسواق



نتائج المراقبة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 01 إلى 18 من شهر رمضان 2025

عدد الزيارات الرقابية: 65439 زيارة بنسبة تطور بلغت حوالي (05%) مقارنة بنفس الفترة من شهر رمضان من سنة 2024 (62258 زيارة) عدد مناطق التدخل: 2869 منطقة بنسبة تغطية بلغت حوالي (94%) عدد المخالفات: 11775 مخالفة اقتصادية بنسبة تطور بلغت حوالي (15%) مقارنة بنفس الفترة من شهر رمضان من سنة 2024 (10210 مخالفة اقتصادية) تتوزع كالتالي:

3765 مخالفة في التجاوزات السعرية والاحتكارية، 6017 مخالفة في شفافية المعاملات، 106 مخالفات في التلاعب بالدعم و 1887 مخالفة أخرى في الجودة والميتورولوجيا وبقية المجالات.

6086 مخالفة في المنتجات الفلاحية والبحرية الطازجة، 3962 مخالفة في المواد الغذائية العامة، 1096 مخالفة في المخابز والمطاعم والمقاهي و 631 مخالفة في المواد الصناعية المختلفة.

إلى السيد والي بن عروس

معاق وزوجتي عاتلة واحتاج إلى مساعدة...

لقد تقدمت بمطلب رخصة بيع التبغ يوم 3 جانفي 2023 عدد 6 بولاية بن عروس بإسم الحسين بن الأزهر بن شعبان خياري صاحب (ب ت و) رقم 03721712 والقاطن بحي الزيتين المروج بن عروس مع العلم انني عاطل عن العمل ومعاق وزوجتي عاتلة عن العمل أرجو من جنابكم النظر لحالتي حتى أوفر لقمة العيش لعائلتي ولكم جزيل الشكر.

الهاتف: 96882805

الحسين بن الأزهر الخياري

فلسطين نقطة مركزية في صراع الغرب مع العرب



العنق أو الدشداش أو الكوفية أو الشاش، ولا فرق عندهم بين جميع أشكال الحجاب أو الخمار أو ألوانها في كل بقعة من العالم الإسلامي، جميعها تدل على الأمر ذاته. وفي هذه المسألة بالذات هم متحدون، وإن أبدو بعض الليونة المؤقتة تجاه هذا أو ذاك إلى حين. فهل تصل الشعوب والحكومات في البلدان الإسلامية إلى مثل هذه القناعة وتتحرك كتكتلة واحدة تجاه الآخرين كما يفعل الغرب الذي يتصرف بشكل موحد تجاه المسلمين وإن تنافس على النيل منهم؟

ذلك هو السؤال الذي تحكم طبيعة الإجابة عنه مصر غزة وفلسطين.. وما دام الغرب يعرف الإجابة اليوم، فإنه سيستمر في سياسته إلى حين يقضي الله تعالى أمرا كان مفعولا وتبدل الموازين.

* محمد سليم قلالة

التاسع عشر مثلا! وهنا تبرز فلسطين كحلقة مركزية في هذا العالم الإسلامي، ويتحدد إقليم غزة بالتحديد كمكان يتكثف فيه الصراع.

ما يحدث في غزة اليوم ليس المستهدف منه سكان فلسطين وحدهم، إنما كل كتلة العالم الإسلامي المفترض وجودها كذلك، أي إبادة لسكان هذا القطاع إنما تحمل في معناها العميق تهديد أي دولة من دول العالم الإسلامي تُريد الخروج عن هيمنة النظام العالمي الغربي المفروض بالقوة اليوم على جميع الشعوب غير الغربية، وبالدرجة الأولى على الشعوب الإسلامية.. وكذلك الأمر بالنسبة للحصار والتجويع والقهر بجميع أنواعه. إنها ممارسات تحمل رسائل موجهة إلى كافة المسلمين وإلى كافة دول الجنوب الفقير وليس فقط إلى الفلسطينيين في قطاع غزة بمفردهم. محتوى هذه الرسائل واحد: الغرب بمختلف اتجاهاته يستخدم اليد الضاربة للصهيونية في قلب أمة الإسلام، ليس فقط لإخضاع غزة إنما إخضاع كل هذه المساحة الجيو-استراتيجية الشاسعة لسيطرته الكاملة ثم إخضاع بقية العالم.

وعليه، فإن السلوك المُشَتَّت اليوم للمسلمين، وبقاء نظرتهم المُجزأة للصراع، كل يسعى إلى إنقاذ نفسه، إنما هو في الواقع إنقاذ مؤقت إلى حين تتحول البوصلة نحو بلد آخر يُحاصر أو يُقسَّم أو تُثار به أنواع أخرى من الفتنة. ويُحِطُّ من يحاول إنقاع نفسه بأنه بمنأى عن هذا الخطر! أو أن الغرب هو ضد حماس فقط أو ضد حركة الجهاد في فلسطين، ذلك أن كل الاتجاهات الإسلامية هي في نظر الاستراتيجية الغربي واحدة، تختلف فقط من حيث الشكل أو من حيث الحدة والأسلوب. لذلك فجميعها موضوعة على القائمة للتصفية يوما من الأيام، بما في ذلك تلك التي تعلن أنها مسلمة لائكية حديثة أو عصرية! لا خلاف إلا مرحلياً بينها، لا فرق عند الغربيين بين المُعَمَّم بالعمامة السوداء أو البيضاء أو صاحب ربطة

لا يُمكن فصل السياسات الدولية اليوم تجاه فلسطين أو تجاه كافة دول العالم الإسلامي عن الموقف من الإسلام في حد ذاته. تحكم السياسات الدولية بشكل عام مصالح وصراعات اقتصادية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالعالم الإسلامي يُلاحظ أن هناك عاملاً خفياً يُغلف كل هذه السياسات له علاقة بكون هذه الدولة بها غالبية من المسلمين أم لا، بغض النظر عن المذهب أو طبيعة نظام الحكم أو التاريخ أو الجغرافيا لتلك الدولة. في آخر المطاف تجد اتفاقاً بين الدول الغربية في أسلوب التعامل مع أي منها يقوم على فكرة مركزية مفادها ضرورة إذعان هذه الدولة للنظام العالمي الغربي والقَبول بهيمنة القواعد المتحكِّمة فيه وعدم الخروج عنها بأي صفة كانت، وإلا فإنها ستُحارب بكافة الوسائل والطرق. لا يهم إن كانت هذه الدولة فقيرة مثل الصومال أو غنية مثل السعودية أو تركيا أو إيران. جميعها في نظر السياسات الغربية واحد، فقط هي أساليب التعامل مع كل منهم التي تختلف. بعضها يحتاج إلى القوة وأخرى إلى الحصار وثالثة إلى التهديد ورابعة إلى تحريك الصراعات الداخلية إلى حد الاقتتال وخامسة إلى إثارة خلافات حدودية مع جيرانه... الخ، أي أنها ينبغي أن تبقى جميعاً في حالة توتر وخوف وقلق من المستقبل.

تكفي نظرة شاملة إلى المساحة الجغرافية التي ينتشر بها المسلمون عبر العالم للتأكد من ذلك، فحيث لا يوجد إخضاع تام من خلال القواعد العسكرية المباشرة والقَبول كرها بخدمة المصالح الغربية، يوجد إخضاع غير مباشر من خلال الحروب الأهلية أو اصطناع الجماعات الإرهابية أو إثارة التفرقات القبلية والعرقية أو تحريك مشكلات الحدود الجغرافية.. نادراً ما تُترك فرصة لدولة من دولنا لتتحرك بعيداً عن هذه الضغوط. السيناريوهات فقط هي التي تتبدل أما الغاية فباستمرار واحدة: ينبغي ألا تستقل دول العالم الإسلامي بقرارها، ومن المنوعات الاستراتيجية أن تُعيد التفكير في مشروع وحدة على طريق جمال الدين الأفغاني في القرن

<https://novact.org>

NOVACT
Noviolència
Nonviolence
اللاعنف

A Tunis, Le 13/03/2025

DECLARATION DES SUBVENTIONS

L'Institut Novact de Nonviolence (NOVACT), bureau Tunisie, est une filiale d'une association étrangère basée en Espagne, indépendante et sans but lucratif, qui a pour mission, en Tunisie, de contribuer à la prévention de toutes les formes de violence et de promouvoir la cohésion sociale.

Pour financer ses activités en Tunisie, le bureau de Tunis a reçu la subvention étrangère suivante en numéraire, considérée comme privée, et transférée par notre siège à Barcelone :

> 23578.608 Dinars reçu le 14-03-2025

Cette Subvention permet de financer les activités suivantes :

- Accompagner les activités culturelles et artistiques de prévention de la violence en Tunisie
- Promouvoir des échanges qui visent à prévenir toutes les formes de violences et à promouvoir la cohésion sociale
- Couvrir les charges courantes du bureau de Tunis.

<https://novact.org>

NOVACT
Noviolència
Nonviolence
اللاعنف

A Tunis, Le 13/03/2025

DECLARATION DES SUBVENTIONS

L'Institut Novact de Nonviolence (NOVACT), bureau Tunisie, est une filiale d'une association étrangère basée en Espagne, indépendante et sans but lucratif, qui a pour mission, en Tunisie, de contribuer à la prévention de toutes les formes de violence et de promouvoir la cohésion sociale.

Pour financer ses activités en Tunisie, le bureau de Tunis a reçu la subvention nationale suivante reçue en numéraire, considérée comme privée, transférée par l'ambassade de Suisse en Tunisie

– Division Coopération Internationale :

> 33.467,000 Dinars reçus le 12/12/2024

Cette subvention permet de co-financer les activités suivantes :

- Accompagner les activités culturelles et artistiques pour la cohésion sociale en Tunisie
- Promouvoir des échanges qui visent à prévenir toutes les formes de violences

هريسة لاند

«السهل الممتنع» على الوطنية الأولى

* حسني عبد الرحيم



الجديد المنتفخ يمارس السلطة بشراسه ويدعي تجديد كل الوسائل القديمة وإعادة تأهيل العاملين وهو الذي كان مجرد موظف يعمل في الأرشيف وحتى يضيف الذكاء الاصطناعي في صورة «فتاة روبوت» يمارس وظيفته من مكتب آخر. ولا يخلو السيناريو من وجود شخصية نقابية (سمير) غير ملتزمة بمواقف العمل ولكن الشجاعة في المطالبات المهنية. شخصية الساعي المرتشي (الذي يتجسس على زملائه لصالح كل مدير جديد وأداها منير العياري. وعند فشل المدير تعرض الإدارة على المستحق بشير فيرفض لأنه قنوع بأداء واجبه الذي يجيده.

المكان الثاني التي تجري به الكوميديا هي دار «سي البشير» وزوجته ويقوم معهما شقيقها وابنه. منزل عم بشير يتحول إلى مصنع للهريسة ويحول المنزل إلى مخزن للفلفل الأحمر وتتحوّل سيدة الدار إلى عاملة في أغلب المشاهد ستجمع زوجته (جميلة الشحي) ب«رياض حمدي» في الدار حيث سيفكران في مشروع ناجح ويحاولان البحث عن مصادر للتمويل وتكون «الهريسة» هي المنتج التونسي الشعبي الثقافي الأصل.

«الهريسة» تفشل بإضافة السكر بدلا من الملح وهذا ما فعله الأخ المستشار الاقتصادي الهمام للمشروع بإهماله وتراخيه وليس قصد الإضرار بشقيقته، ويؤدي ذلك إلى شكايات قانونية من الحرفاء والتاجر المروج للسلعة الوطنية الأولى ويذهب ليقدم شكاية للسلطات يطالب بتعويض. ويتم إنهاء المشروع الفاشل بسبب الإهمال لكن الإصرار يثقب الأجدار في النهاية.. يتحول معمل الهريسة إلى معمل للعصائر قد يكون ناجحا.

لا توجد أي مبالغت في الحوارات ولا الملابس والديكورات خاصة أن كل ما في الامر مجرد شقتين عاديتين وملابس الممثلين هي نفسها التي يتجولون بها في حياتهم اليومية وبالتالي فالتكلفة محدودة والمفيد هو النقد الاجتماعي الذي يتعرف عليه المشاهدون وهم وهن يضحكون على تناقضات حياتهم اليومية وعلاقاتهم بالإدارة وتنافسهم على الصعود المرير وملابسهم تمر بهم في أحوالهم

قبل مشاهدة السلسلة التلفزيونية «هريسة لاند» تبدأ بالضحك فالعنوان ذاته «ساركازم» تهكمي ويحكك مباشرة على «ديزي لاند»، وهو ليس كوميديا سوداء بل تهكم على حالة واقعية تهكم كاريكاتوري ليس فقط للإضحك بل لمواجهة حقيقة اجتماعية بانسة ويدعو إلى التفكير في تناقضاتها ربما يؤدي ذلك إلى التغيير أو حتى في أضعف الإيمان المراجعة النقدية. إنها شخصيات اعتيادية نقابها وتعرف طبيعتها وفي الأماكن المعتادة التي يرتادها المواطنون. وهي أمهات اجتماعية معتادة وربما عادية ومألوفة لدينا نتعاش معها ونحبها ونسخط منها أحيانا كثيرة دون أن تتغير فهي مكوّن من ثقافة العمل البيروقراطي. بين موقعين هما مركزان رئيسيان في الحياة الاجتماعية تدور حوادث مضحكة بين شخصيات اعتيادية مألوفة.

المكان الأول هو «وكالة الخدمات» التي تشبه معظم الوكالات الحكومية وهي تقدم بالطبع خدمات إدارية يرتادها المواطنون من مختلف الطبقات لاستخراج وثائق شخصية وهي ككل الوكالات فيها موظفون من مختلف الأعمار والطبائع المتناقضة بينهم عشرة وتضامن وحسد وغيره وكذلك صراعات على المراكز القيادية وحتى تشارك في حكايات أحوالهم المعيشية. كل منهم يذهب إلى العمل كي يحصل على مرتبه وينتهي يومه وفي الأثناء يتناولون فطورهم ويتبادلون مع زملائهم بالوكالة متاعبهم الشخصية ويتنافسون.

في «وكالة الخدمات» يجتمع «عم بشير» (جمال المداني) «القايش» واكثرهم خدمة وقناعة وصبرا على الحال و«فتحية» (بيكا) و«سمير» (حمودة بن حسين) والنقيب رضا (حاتم القروي) و«مختار» (منير العماري) الساعي المرتشي (أروى بن اسماعيل) أصغرهم وأجملهم وتنتظر العريس المناسب.. موظفون لكل منهم شخصيته المتناقضة والمضحكة والمختلفة في التعامل مع المواطنين ولكن تجمعهم وكالة الخدمات. تتخطى الترقية «بشير» (الأقدم) الذي يرضى بذلك ولكن المدير

وكري وكري حتى على عود يابس

* بقلم الأستاذ محمد الحمدي

- أنت تمزح عزيزي

- لماذا أمزح..؟

- عفوا.. أنت معذور لأنك لا تعرفني

- حق المعرفة

- أنا شاكر لك هذا المسعى لكن أخرك

- أي لا أستطيع أن أعيش طويلا أنا بعيد

- عن شمس بلادي وبحارها الدافئة

- كم أعشق هذا البيت وإنّي أعتذر

- لصاحبه لأنّي تصرّفت فيه قليلا

- «الشمس أجمل في بلادي من سواها،

والظلام

.. «حتى الظلام هناك أجمل، فهو

يحضن تونس»

- لا أخفيك أنّ وضع الأستاذ المادي

ليس على ما يُرام لكن هو أفضل حالا

من أصناف وظيفيّة أخرى ومن أبناء

الشعب المسحوقين كما أنّ العيش

في الوطن لا يُشترى بأموال الدنيا

كلها وقدما قال الطائر «الأسطوري»:

«وكري.. وكري حتى على عود يابس»

- إنّ تونس الجميلة تمرّ بلحظة عصبية

لم تشهد مثيلا من قبل وهي تحتاج إلى

كل بنائها وأبنائها وإذا هاجر الأستاذ

الجامعي والمهندس والطبيب فكيف

ستكون غدا؟

- من للشعب مهندس يبنى ويُشيد

وطبيب يداوي الأجسام والأرواح

وأستاذ ينور العقول ويفتقها؟

- معذرة.. إنّ ابن لوزيرة لا يمكن أن

يكون إلا على هذه الشاكلة. إنّني أحبّي

فيك روحك الوطنية التي صارت عملة

نادرة في هذا الزمن الخائب والأمّر من

مأناه لا يُستغرب كما قيل.

عاد فارس الكبير إلى بيته والأرض كلها

تميد تحت قدميه وكأنها عاجزة عن

تحمل فرحته. وهو في الطريق لاحظ

لأول مرة في حياته أنّ أشجار باريس

وورودها وأطيّارها وزخات مطرها

ونهرها الخالد في كرنفال احتفاليّ آسر،

كلها تغني وتراقص وكأنها تريد أن

تشاركه سعادته.

دخل إلى بيته بسرعة جنونيّة

وهو يسترجع شريط يومه وقبل أن

يخلد للنوم

.. أدار الهاتف ليتكلّم مع فارس

الصغير ابنه الذي ساقته إليه الأقدار

دون موعد

!.. أجل.. إنّ ابنه الذي ممّن لو تقاسم

أعباء تشنته وتريبته مع لوزيرة

- آلو..

من معي..؟

- لست أدري ماذا أقول لك..؟

- هل أنا زميلك، صديقك، أبوك..؟

اختر ما شئت من هذه المسمّيات

- أفضل: أبي

- إذن أبوك يحادثك.. إنّني نسيت أن

أخطبك في أمر لما كنت في المقهى أحبّد

أن أتحدّث فيه معك الآن قبل أن تعود

إلى الوطن خيرا..

- ما هو؟

- ألا ترغب في أن تأتي إلى باريس

لتدرّس وتستقرّ فيها نهائيا؟

- إذا لاقى هذا العرض هوى في نفسك

سأكون مسرورا بمساعدتك

في دار الثقافة النفيضة

مراوحة بين القراءات الشعرية
والعروض السينمائية والسهرة
الطربية

بالتعاون مع المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بسوسة، وُقِّمت إدارة دار الثقافة النفيضة من خلال الأستاذة جنات العابد في تثبيت برنامج الدورة الثالثة من رمضانيات 1446 هجري مارس 2025، حيث نقرأ في محتوى فقرات السهرات الرمضانية المقترحة عديد المحطات

المتنوعة مستجيبة بذلك لمختلف الأذواق وانتظارات سَمّار ليالي شهر رمضان المبارك وتنطلق فعاليات النسخة الثالثة من رمضانيات المدينة يوم 17 مارس 2025 بتأنيث سهرة شعرية بالشراكة مع بيت الشعر بمشاركة ثلة من الشعراء: صابر العبيسي وجهاد جلال وأشرف القرقي وأيوب السعيدي وانتصار بوسيدة ومحمد فاروق، في حين يؤمن الوصلات الغنائية والموسيقى نادي الموسيقى بدار الثقافة النفيضة. هذا ويتخلل السهرة حفل تكريم الكاتب والأستاذ سمير تهيّمش. كما تشهد سهرة يوم السبت 22 مارس انتظام عرض تنشيطي بعنوان «أنا تونسي» للمنشط غسان البرهومي متضمنا عرضا للباس التقليدي بالشراكة مع المدرسة الابتدائية الهادي شاكر هذا ويكون عشاق الفن السابع على موعد يوم الأحد 23 مارس مع عرض أول لفيلم «صباط العيد» وشريط ثان بعنوان «قدحة» للمخرج أنيس لسود ويرفق عرض الفيلم نقاش مستفيض حول فحوى وموضوع الشريطين. أما اليوم الختامي الموافق للخميس 27 مارس 2025 فيحمل بين طياته إقامة سهرة موسيقية وطربية بعنوان «طربيات عربية بقيادة الأستاذ كريم العمودي بالتنسيق والاشتراك مع الغرفة الفنية العالمية بالنفيضة، بهذه الشاكلة والسعي الجاد من لدن إدارة دار الثقافة النفيضة البحث عن الإضافة وصنع الاستثناء في المشهد الثقافي المحلي أثمر العمل التشاركي لدار الثقافة مع النسيج الجمعياتي بالجهة ثم على مستوى وطني عبر استضافة بيت الشعر ولعمري أن المؤسسة الثقافية أضحت وجهة إبداعية ومكسبا يرتاده المثقفون من كل حذب وصوب وبالتالي باتت منارة تفتح على شتى المبادرات الفريدة والمتجددة.

* جلال باباي

وقد داهمته رغبة جنونيّة بطريقته الخاصة في التعقيب على هذه الأغنية وصاحبها فطقق يقول: وقلت لقلبي: أما أن أن تستريح قليلا..؟

توقّف عن التّبصّ
إنّي تعبْتُ وأوجعني عشقُ هذي البلادِ
طويلا

أنا تيمّني البلاد
نساء، خيولا
سُورا، نخيلا

فلا، سهولا
بحارا، ثلولا
غدا، أصيلا

وعذّيني فجزّها المتنائي
وليلٌ ثقيلٌ تعسّفها لا يريدُ الرّحيلُ
أنا شرّدتني البلادُ

وكم جوعتني
وكم عطشتني
وكم يّمّنتني

وكم وأدّتْ بسمتي، صادرتْ ضوء
شمسي
وكم خنقتْ صرختي، حاصرتْ نار
شعري

رمتني وراء الحياة طريداً، كليلا
أنا أسقمّنتي البلادُ.

وهذي البلادُ تنامُ بزوادتي حيثُ
سرتُ

وحين الصّقْبُ يُداهمني في المنافي
أدثّرها بالرّموش

أكتّمها في الجوانح سرّاً جليلا
من رواية (لوزيرة وفارس)

(يتبع)

سعيد بمكلمتك أبي.. ألا ترغب أن أرسل
لك شيئا تحبّه بعد عودتي؟

لقد طال غيابك في المهجر ولا بد أنّك
اشتقت إلى راحة الوطن وزيته وقمره
وبهاراته وباسمينه وأهله..

هل يستهويك شيء بعينه اهديه إليك؟
أريد سلامتك فقط.. سلّم على أمك
والبلد بشرا، شجرا وحجرا

- عودة سعيدة
إلى اللقاء حبيبي
كن باراً بأمك وأوصيك بما أوصى به
الشاعر ابنه لما كان في زنزانته
ما أقي أن تقوم أم وحدها بتربية
ابنها. فلتكن رقيقاً بأمك يا ولدي
لقد حرمت من أن أهبها فرحة،
فلتهبها أنت الفرحة
بعد أن أنهى مكالمته هجم عليه التّوم
فجأة. كان نوما لذيذا له طعم الجنة
تؤنّته الأحلام الوردية. في حدود الساعة
السابعة صباحا غادر فراشه وهو
ممتلئ نشاطا

ابتسم في وجه الحياة قائلا: منذ
إقامتي في باريس لم يكن ليوم الأحد
هذا الطعم وهذه الرائحة. رغم أنّه
يوم راحتي الأسبوعيّة أحسّ بأنّي أولد
من جديد. لا أتصوّر أنّ هناك مَنْ هو
أسعد مني. أخيرا أقول وداعا للوحدة
والغربة، لقد عثرتُ على زوجتي
وولدي. إنّها عجيبة أخرى تنضاف
إلى عجائب الدنيا السبع. تناول فطور
الصباح وهو يصغي لمحمد الجموسي
وهو يترنّم
بأغنيته العذبة «ريحة البلاد»

الكتابة المسرحية الجديدة هي التي تصدى لإشكاليات زمنها وتخلص من التراجيديات الإفريقية

* حاوره: أبو جبر



منطق كل مرحلة تاريخية.. أي منطق كل مناخ معرفي وواقعي.

* جمعت بين الكتابة والإخراج والتمثيل. هل هو اختيار منك أم كان ذلك ضرورة؟

- حسن قلت بضرورة الجمع.. أقصد ضرورة اكتساب المعرفة وبالتالي القدرة على الجمع بين الكتابة والتمثيل والإخراج وهذا لا يكون لا من خلال مرجعيات معرفية وعرفانية تتأق من خلال البحث والتجريب وتقديمها في إطار مشهدية جمالية متكاملة للمتلقى.. خذ مثلا تجربتي ومعايشتي لشخصية عبد البصير في رحلته. فالشخصية أنا من كتبها ومثلها وأخرجها في إطار رؤية معينة وجمالية معينة فالشخصية مني حيث خلقتها قبل خلقها بدافع قضية تغلغل في وجداني فصنعت الشخصية برأيك الى اكتمال التجربة بين الكاتب في والممثل والمخرج في أيضا؟ إذًا، الضرورة هنا تبقى رهينة الفعل الإبداعي ذاته.

* في أي إطار نضع العرض المسرحي «مانيش خايف»؟

- هو عرض مسرحي احتجاجي بعنوان «مانيش خايف» ضمن اللقاء التفاعلي الأول للمشروع الخاص «مسرح الصدمة» والذي قُدّم في شارع الحبيب بورقيبة يوم الأربعاء 26 فيفري 2025. انطلقت التحضيرات لتنفيذ هذا المشروع في ورشة «تياتر-شوك» لمسرح الشارع بجمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون والذي أشرف على تأطيره والسهرة على تنفيذه وذلك منذ يوم 06 جانفي بفضاء جمعية شكري بلعيد للإبداع والفنون الكائن بنهج باب الخضراء عدد 33.

* لم تحدثنا عن وحدة البحث والتفكير في مجال «المسرح وفنون الشارع»؟

- تم تأسيس هيكل علمي يجمع الباحثين من أساتذة وطلبة وفنانين أكاديميين وميدانيين. واخترتنا له من الأسماء «مختبر البحث والتطوير في مسرح الشارع» بتونس ويعتبر الأول من نوعه في العالم العربي وإفريقيا وكانت انطلاقته الفعلية يوم 10 جانفي 2021 في دار الثقافة السليمانية وبذلك تكون بداية المكاسب: أول أكاديمية للتكوين في تقنيات «مسرح الشارع» وإعداد «الممثل المواطن» بمقر فرقة مدينة تونس للتمثيل الراجعة بالنظر إلى بلدية تونس العاصمة وذلك في فيفري 2022 كما كان لطوفان الأقصى دور مهم في تعميق البحث بل كان الشراكة الأولى والقادح لانطلاق فكرة العرض القياسي «أشلاء... المسافة صفر فاصل» والذي يقوم أساسا على «المسرح التفاعلي» ويعتمد على المباشرة أو المفاجأة في شكل اقتحام فني وهو ليس «عرض مسرحي» بل اخترنا له من الأسماء «الاحتجاج المسرحي» وذلك منذ أكتوبر 2023 ليستمر البحث والتطوير بشكل أكثر عمقا لمفردات العمل المسرحي وعناصر الفعل الدرامي في الفضاء العمومي معتمدين على مضامين اجتماعية حقوقية نلامس المجالات التي من اهتمامات المجتمع وهموم الناس ويسمى «الشأن العام» ونحاول طرح الإشكاليات الممكنة وتحليلها ورصد نتائجها... مما جعلنا نفكر في تأسيس مسابقة رسمية تحت إسم «مسرح المواطن» وكان ذلك ضمن فعاليات الدورة السابعة من ملتقى تونس الدولي لمسرح الشارع بنابل في أبريل 2024. فبعد أن تطور «المسرح التفاعلي»

والتجريب المتواصل وربما تمرده على القوالب الجاهزة.. جعل من المسرح التونسي أهدجا يحتدى به في العالم العربي.. وجعله مميزا ويحتل مرتبة متقدمة بين الدول.

* يقال إنك تنتمي إلى المدرسة الواقعية التي جعلتك لصيقا بالواقع ومتابعا لنبضه وإيقاعاته. هل من تعليق؟

- لأني في ذاتي واقع.. فكيف لا أعيش الواقع؟ أن أعيش الواقع.. معناه أن أتفاعل مع ما يحيط بي وما هو ملتصق بوجودي. إذًا أنا واقع موجود. ولا واقع ولا وجود لولا الإنسان ووجوده.

* نحن الآن شهود على تراجيديات حضارة القوة والمال والسلاح والأرزار. ما هي الأدوات المسرحية لمواجهة هجوم المسرح المخدر للعقل؟

- قدر هذا الفن العظيم أنه فعل مقاومة ونضال منذ نشأته الأولى، وعليه فمن المؤكد أنه ما زال قادرا على المقاومة والمواجهة.. المسرح نتاج فعل مقاومة.. والمقاومة هي سر بقاء هذا الفن العظيم وعلة وجوده.. وما هو مخدر للعقل ليس مسرحا. المسرح والتخدير خطان لا يلتقيان.

* انعطفت إلى مسرح الشارع. هل هو البحث عن المشهدية المغربية أم عن التجريب؟ هل من توضيح؟

- لا شك في أن الفن المسرحي في حقيقته بحث وتجريب بالضرورة. بحث في جملة من المعارف الإنسانية المختلفة والمتنوعة باعتبار أن الإنسان في كل زمان ومكان وإن اختلفت عاداته وخصائصه ومعارفه.. وهو تجريب أيضا أي تجريب أساليب تبليغ غير متعارف عليها للمتلقى وغير تقليدية.. وهنا يكمن سر الإبداع الذي يعني لغة واصطلاحا.. الخروج على المألوف والمتداول..

المسرح فن.. أي فعل مبنّي على الجمال.. والجمال في المسرح جماليات فكان من الضروري إدراج ما تقدمه تبليغا للمتلقى ضمن إطار جمالي يصل إلى درجة الإغرائية أو كما سميتها أنت مشهدية إغرائية. والمسرح كما سبق أن أشرت هو مضمون فرجة.. عموما تبقى قضية الجمالية نسبية حسب ذائقة الفنان للأثر ورؤيته.. مع أن الجمال موجود في كل شيء بما في ذلك القيم التي لو تأملناها بحثا لوجدنا فيها نسبة من الجمال.

* ما هي عناصر التفرد ضمن منجحك في الكتابة المسرحية عموما وفي اختيار المواضيع خصوصا؟

- كان سؤالكم حول عناصر التفرد في الكتابة المسرحية. في الحقيقة سؤال يحمل في طياته كثيرا من الكلامية.. فمع عدم فهمي لسؤالكم لكن يمكنني القول بأي حين أكتب.. أكتب بتمرد.. طارحا جانبا الشروط الكلاسيكية والقواعد التقليدية في كتابة النص المسرحي.. فأنا أوّمن بأن الإبداع المسرحي مبنّي على اللغة والحركة والفعل.. أي أن الفن المسرحي في النهاية هو مضمون فرجة يتماشى ويتطور حسب تطور الإبداع نفسه ويتناسب مع

نزار بن عبد الرزاق الكشو من مواليد صفاقس. أتم دراسته الجامعية بالمعهد العالي للفنون الدرامية والركحية بتونس العاصمة، أستاذ وشاعر وممثل ومخرج ومؤلف وعرائسي. مسرحي محترف ومدرب ومؤطر مختص ومكون في مجال المسرح. حاصل على الأستاذية في الدراسات المسرحية والإجازة الأساسية للمسرح وفنون العرض، وماجستير في علوم التربية اختصاص مسرح الناشئة.

قام بعدد الأعمال المسرحية تمثيلا وتأليفا وإخراجا وإعدادا وإنتاجا. شارك في عديد المهرجانات الجهوية والوطنية والمغاربية والعربية والدولية، وأطر عديد الورشات المسرحية والدورات التكوينية والمعسكرات التدريبية. واختص في مسرح الشارع وتقنية المهرج والكولون والحكواتي والمسرح الاحتجاجي وفنون الفرجة. حاصل على عديد الجوائز من مهرجانات مسرحية وطنية ودولية مختلفة.

عن تجربته المسرحية الثرية ومشغل أخرى كان هذا الحوار...

* هل الكتابة المسرحية التزام بقضايا الوطن والتزام بجمالية الإبداع؟ وما هي الأفضلية عند المسرحي نزار عبد الرزاق الكشو؟

- إذا لم تكن الكتابة المسرحية التزاما بقضايا الوطن أي بقضايا الإنسان فماذا يمكن أن تكون؟ حينها تصبح هرطقة وعبثا ويفقد الفن المسرحي بالتالي علة وجوده الأولى وهي المقاومة.. وعن جمالية الإبداع... أكيد.. كيف يكون فنا إذن إذا فقد عنصر الجمال؟ وكيف يكون جمالا إذا فقد عنصر الإبداع؟ * الكتابة المسرحية الجديدة هي التي تصدى لإشكاليات زمنها من التراجيديات الإفريقية إلى برشت وجنكيز إيماتوف، ومن ابن المقفع والتوحيدي إلى دوستوفسكي وماركيز وعدنية شبلي وبول بولز والبشير خريف إلخ... كيف حالك مع المسرح الآن في تونس؟

- في البدء كانت الكلمة صوتا غامضا ثم تحولت الى رسم فلفظ منطوق. ومنه إلى كتابة حية متحركة تتحدى الزمان والمكان والعجز والضعف والممكن والمحال. الكتابة في الأخير إلهام قبل أن تقع رسكلتها وتصنعها في مصانع الأجناس الأدبية والفنية. الكتابة والمسرح: كلمتان متجانستان متكاملتان، حيث شكلتا وجودا واحدا قديما جديدا اسمه الكتابة المسرحية.. قديما كان الإنسان يفكر بالأسطورة... لكنه اليوم يفكر بالمسرح في المسرح... الأسطورة فكر عفوي.. المسرح فكر مكتوب يفكر في الأحداث والشخصيات والمواقف والحالات المتنوعة المختلفة...

* نعلم أنك من المهتمين بالشأن الثقافي عموما وما تملكه من ثقافة واسعة. هل توجد مدرسة مسرحية تونسية وما هي أهم إنجازاتها إن وجدت؟

- هناك تجارب متعددة في المسرح التونسي وليس مدرسة. إن سعي الفنان المسرحي إلى البحث

المسرحي الحقيقي هو فنان بالقوة وإنسان

بالفعل وعقل احترافي وقلب هاو

بلاغ لهيئة الترجي

دعوة الرابطة ليوسف البلايلي فيها
تأكيد على سياسة المكيايين

لأول مرة في هذا الموسم تعتمد الرابطة الوطنية لكرة القدم على اللقطات التلفزيونية لاتخاذ قراراتها وقامت بالتالي بدعوة مهاجمنا يوسف البلايلي للمثول أمامها. كما أن الرابطة تغاضت عن كل الحركات السابقة التي قام بها عديد اللاعبين من أندية أخرى ولم تتخذ أي إجراء في شأنهم لا بدعوتهم للمثول أمامها ولا بمعاقبتهم.

وعلى هذا الأساس فإن دعوة يوسف البلايلي تعد سابقة خطيرة من هذا الهيكل وتؤكد سياسة المكيايين التي تتعامل بها الرابطة مع الأندية التونسية.

لذلك فإن الترجي الرياضي يعبر عن شديد استغرابه من القرار الذي اتخذته الرابطة الوطنية لكرة القدم والمتمثل في استدعاء لاعبينا يوسف البلايلي للمثول أمامها والحال أنها غضت الطرف عن حركات سابقة عديدة ومتعددة قبل وبعد عهدتها.

ويعتبر الترجي الرياضي أن الرابطة اختارت بمثل هذه القرارات وسياسة المكيايين في التعامل مع الأندية أن تؤثر على النتائج وعلى استحقاق الأندية في أروقتها ولا أن تترك الفصل فوق الميدان.

كما يعتبر الترجي الرياضي أن اتخاذ القرارات من هذا الهيكل بطريقة التصويت من طرف أعضائه هو إجراء ينمّي روح الانتماءات والحسابات الضيقة ويجعل قرارات الرابطة تصبّ في صالح فريق على حساب الآخر.

ويشدد الترجي الرياضي على التأكيد على رفضه التام على أن تكون معاملة الرابطة معه ومع لاعبيه خاصة تختلف عن معاملة هذا الهيكل مع الأندية الأخرى ولاعبها ويستنكر بشدة قرار دعوة يوسف البلايلي للمثول أمام الرابطة التي غضت الطرف في السابق عن عديد التصرفات من لاعبي الفرق الأخرى.

هيئة مستقبل سليمان

الرابطة لم تعلمنا بملف
الإثارات وقراراتها لإرضاء
أطراف معينة

إن الهيئة المديرية لجمعية المستقبل الرياضي بسليمان المجتمعة في اجتماع طارئ على اثر صدور قرار الرابطة الوطنية المحترفة لكرة القدم في طورها الابتدائي والقاضي بخصم اربعة نقاط من رصيد فريقنا. وإذ تعرب الهيئة المديرية عن دهشتها واستنكارها لمثل هذه القرارات العشوائية وغريبة الأطوار دون الاعتراض بدروس الماضي القريب. وذلك خدمة وإرضاء لأطراف معينة والإصرار على زعزعة المناخ الرياضي بتونس رغم التوجهات العامة للدولة المبنية على مبدأ الإنصاف والحياد التام والتخلص من التعصب والجهويات.

وأمام خطورة هاته المستجدات وتأثيراتها السلبية، تفيد الهيئة المديرية للمستقبل الرياضي بسليمان الراي العام والرياضي وجميع الأحياء بما يلي:

1/ صدور هذا القرار بصفة مفاجأة ودون سابق إعلام رسمي من طرف الرابطة دون الاطلاع على فحوى وحيثيات الاثارة حتى تتمكن الجمعية من تقديم مؤيداتها وتمكينها من الدفاع على حقوقها على غرار ما تم القيام به مع بعض الفرق المتنازعة خلال الأسابيع الفارطة

2/ تعرب الهيئة المديرية على تمسكها بحقها المشروع في الدفاع على حقوق النادي باستثناء جميع درجات التقاضي بما فيها محكمة التحكيم الرياضي TAS

3/ تطالب الهيئة المديرية المكتب الجامعي وسلطة الإشراف بالتدخل العاجل لإيقاف هذا العبث بمصالح واستحقاقات الفرق من خلال دعوة جميع أعضاء الرابطة بالتحلي بمبدأ الحياد ومعاملة جميع الفرق بالمساواة وإتخاذ نفس المسافة من الجميع مع عدم تكييف النصوص القانونية وتوجيهها لخدمة جهات معينة مع مطالبتها بعدم الرضوخ للضغوط وللتأثيرات الخارجية.

4/ إن جمعية المستقبل الرياضي بسليمان تؤكد على تمسكها بالمبادئ السامية للرياضة وتعبر عن إيمانها بان كرة القدم تمارس على ارضية المستطيل الاخضر ومجهود اللاعبين على الميدان بعيدا عن الكواليس والحسابات الرخيصة

يقول تعالى: تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق وما الله يريد ظلما للعالمين. صدق الله العظيم.

* عن الهيئة المديرية

الحكم الكونغولي جون جاك ندالا هو من
سيدير مباراة الذهاب ساندونس والترجي
الرياضي في جنوب افريقيا

أعلن الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، عن حكام مباريات الدور ربع النهائي لمسابقة رابطة الأبطال الإفريقية حيث سيدير الحكم الكونغولي جون جاك ندالا نغامبو مباراة الذهاب بين الترجي وصان داووز يوم 1 افريل في بريتوريا، فيما سيدير الحكم السنغالي عيسى سي مباراة الإياب يوم 8 افريل في رادس.

وفي ما يلي تركيبة الحكام وحكام تقنية الفيديو المساعد:



ماميلودي سان داووز - الترجي:
1 افريل 2025 س 14
- حكم ساحة: جون جاك ندالا
- حكم VAR: دانيال لاريا
الترجي - سان داووز:
8 افريل 2025 س 20
- حكم ساحة: عيسى سي
- حكم VAR: بيتر كاماكو

هيئة الترجي تتعاقد
مع ماهر الكنزاري

تعلم الهيئة المديرية للترجي الرياضي التونسي أنها أتمت التعاقد مع المدرب ماهر الكنزاري ليتولى الإشراف على الفريق الأول لكرة القدم، كما تم تعزيز الإطار الفني بالمدرسين المساعدین غسان بوشارب وسامي زميط.



الاتحاد المنستيري الذكرى رقم 102 لتأسيس الفريق



تأسس النادي يوم 17 مارس 1923 واستطاع عبر مسيرته الطويلة بفضل وفاء أبنائه وهو الذي أنجب عديد اللاعبين الدوليين والمدربين والتفاف جمهوره حوله تحقيق نجاحات على المستوى الوطني والإفريقي في رياضي كرة القدم وكرة السلة توجها بالحصول على كأس الحبيب بورقيبة لكرة القدم موسم 2020 مع أول مشاركة إفريقية في تاريخه. هذا بالإضافة إلى حصوله على الكأس الممتازة سنة 2021 مع تحقيق فرع كرة السلة عديد الألقاب المحلية والإقليمية آخرها البطولة الإفريقية لكرة السلة مع تمثيله للعرب والأفارقة في بطولة العالم للأندية في إسبانيا.

* كريم جبارة

جمهور الإفريقي في المسرح البلدي



نظم «سوسوس» النادي الإفريقي بالتنسيق مع الهيئة المديرية امسية موسيقية بالمسرح البلدي سيتم خلالها عرض أجمل الألحان مع عزف سمفوني لأغاني النادي الإفريقي يقدمها الأوركستر السمفوني بمقرين بقيادة أشرف الطيبي ومشاركة خاصة للمايسترو الفلسطيني لامار الياس. وكالعادة كانت جماهير الإفريقي حاضرة بقوة وصنعت اجواء متميزة في المسرح البلدي.

وشهد الحفل حضور رئيس النادي هيكل دخيل والدكتور محسن الطرابلسي رئيس هيكل السوسوس وعدد من المسؤولين

منذر مخلوف يغادر مستقبل قابس

أنهت الهيئة المديرية لمستقبل قابس العلاقة التعاقدية مع المدرب منذر مخلوف بالتراضي مع المدرب منذر مخلوف وذلك بسبب سوء النتائج، حيث بات الفريق مهذبا مغادرة الرابطة المحترفة الأولى بعد تراجعه إلى المركز الأخير برصيد 18 نقطة.

الاطار الفني الجديد لمستقبل قابس



اتفقت هيئة مستقبل قابس مع المدرب طارق الجراية لتولي مقاليد الفنية ليكون المدرب الأول للفريق في باقي الموسم الرياضي. طارق جراية مدربا اول أحمد الودرني مساعد مدرب - جمال النفاقي معد بدني - شكري بوسعادة مدرب حراس فوزي العميري أخصائي أداء و تحليل

تركيبة الإطار الفني الجديد للملعب التونسي



تعاقدت الهيئة المديرية للملعب التونسي مع المدرب شكري الخطوي للإشراف على تدريب فريق الأكاير لكرة القدم. كما تم تحديد تركيبة الإطار الفني والطبي كما يلي: المدرب الأول: شكري الخطوي مساعد المدرب: نزار الجلاصي، شادلي بلحسن مدرب حراس المرمى: عادل زويتة، أيمن كسيكسي المعد البدني: محمد التونسي، أيمن الحيوي طبيب الفريق: سيف الدين محجوبي أخصائيو العلاج الطبيعي: ثامر بلحاج فرج، حسان الشكيلي

هشام السويسي مديرا فنيا لشبان النادي الصفاقسي

أعلن هشام السويسي مدرب كوكب عقارب الناشط ضمن المجموعة الثانية لبطولة الرابطة المحترفة الثانية لكرة القدم نهاية تجربته مع الفريق وتقله إلى النادي الصفاقسي للاضطلاع بخطة مدير فني للشبان.



راحة ب4 اسابيع لإلياس السخيري

أعلن نادي إينتراخت فرانكفورت الألماني أن إصابة لاعبه إلياس السخيري في الركبة تستوجب راحة لا تقل عن 4 أسابيع. وكانت الجامعة التونسية لكرة القدم قد اعلنت غياب السخيري عن تربص المنتخب الخاص بمواجهتي ليبيا والملاوي.

يوم 23 قرعة الكأس

تجري قرعة كأس تونس للدور القادم يوم 23 مارس 2025 على أن تجرى المقابلات يومي 5 و6 أبريل 2025 ويُذكر أن العملية ستكون في برنامج الأحد الرياضي.

* محمد

النجم الساحلي قرار الرابطة كان غريبا والأغرب التصديق عليه بالتصويت

تبعاً للقرار الغريب التي اتخذته الرابطة الوطنية لكرة القدم في ما يخص موضوع الاعتراض (réclamation) الذي يخص مشاركة اللاعب الكالي بنفورا في المباراة التي جمعت فريقنا بالقوافل الرياضية بقفصة، تعبر الهيئة التسييرية عن استنكارها الشديد للتعاطي المثير للجدل مع حيثيات هذا الملف والذي يمثل سابقة خطيرة في تاريخ كرة القدم التونسية وحتى العالمية حيث أن بقرارها الجائر شرعت الرابطة الوطنية لكرة القدم لمشاركة لاعب دون أي عقد يوثق العلاقة التعاقدية مع ناديه، وهو قرار من شأنه المساس بسمعة كرة القدم التونسية على المستوى الدولي ومن مصداقية وحرفية القائمين على تسيير دواليبها، هذا علاوة على الاستناد مبدأ التصويت للبت في هذا الملف الشيء الذي يثير عديد التساؤلات والشكوك في طريقة التعامل مع هذا الملف.

وعلى هذا الأساس، تؤكد مجددا الهيئة التسييرية على صلابة دفعاتها القانونية في هذا الملف وتطمئن مجددا جماهيرنا بأنها ستواصل الدفاع عن حقوق نادينا بكل ثقة وبسالة في المراحل القادمة للتقاضي: على المستوى المحلي عبر لجنة الاستئناف والدولي عبر هيكل محكمة التحكيم الرياضي TAS إن لزم الأمر.

هيئة قوافل قفصة تستغرب كيف قبلت الرابطة اعتراض النجم الساحلي في ملف الكالي بانفورا



تلقت جمعية القوافل الرياضية بقفصة ببالغ الاستغراب ومنذ صدور قرار الرابطة الوطنية لكرة القدم المحترفة بخصوص: «إقراره لنتيجة الميدان بخصوص مباراتنا ضد جمعية النجم الساحلي»، ردود الفعل المتسرعة التي كُتبت بأقلام متشنجة اختارت الدفاع الافتراضي بعد فشلها في طورين من دفاعها القانوني والتي واصلت تماديها بتدخلات إذاعية وتلفزيونية لتغيير الحقيقة القانونية الثابتة.

ولذلك فإنه يهمننا في إطار دورنا التوعوي أساسا توضيح النقاط التالية لجماهيرنا خاصة وللجماهير الكروية عامة:

* نعتبر أن مجال المرافعات كان ولا يزال حصريا أمام مكاتب هيكل التقاضي الرياضي المحلية والدولية ونحن للتوضيح نُعيدنا ونعلمها ولا يُخيفنا الالتجاء إليها لثقتنا التامة في قلم قانونا وصوت دفاعنا العالي وبكل اللغات.

* نستغرب السعي الواضح لتلويث حقنا القانوني الثابت ابتدائيا واستئنافيا منذ تاريخ 06 مارس 2025، وتعمد تشويه استحقاقنا القانوني باستعمال عبارات الوعيد عبر تدخلات إذاعية وتلفزيونية غايتها إنكار الحق وقلب الحقائق وتسليط ضغط أساسا وبالذات على اللجنة الوطنية للاستئناف بالجامعة التونسية لكرة القدم كل ذلك للإيهام بحق باطل وشكلا ومعدوم أصلا.

* نؤكد مرة أخرى على قانونية مشاركة اللاعب «الكالي بانفورا» يوم المباراة، كتأكيدنا على استحقاقنا الرياضي والقانوني لنتيجة المباراة التي أصبحت مُحصنة بقرار اللجنة الوطنية للاستئناف الصادر منذ تاريخ 06 مارس 2025.

* نعتبر أن قرار الرابطة الوطنية لكرة القدم رغم ما أقره من حق قانوني ورياضي بتأكيدنا على استحقاق نتيجة الميدان أصلا، فإنه أخطأ الصواب الإجرائي في سابقة خطيرة في تاريخ كرة القدم التونسية والعالمية عندما قضي بقبول اعتراض الضد شكلا والحال أنه اعتراض معدوم يُجازي أليا بجزء «عدم القبول».

* نحتفظ دائما وأبدا بحقنا عند الضرورة في كشف حبايا هذا الملف في الوقت الذي نراه مناسبا وبالإجراء الذي نراه ملاءما فما يبدو ظلًا حق ليس إلا غابة الضلالة.

* نُحذر من أي تدخل غير قانوني بأي شكل كان من أي شخص كان في قادم أطوار ملف نزاع الحال بغاية الترضية أو الإفتاء فلا مجال اليوم إلا لتطبيق القانون في ملف معدوم شكلا ومحموم أصلا.

هذا ونجدد تأكيدنا على أحقيتنا الكاملة في الذود عن «قوافلنا» في إطار القانون وعبر نصوصه الواضحة وطنيا ودوليا واستحقاقنا الثابت لنقطة التعادل رياضيا وقانونيا وخاصة أخلاقيا لمن يعي ويفهم.

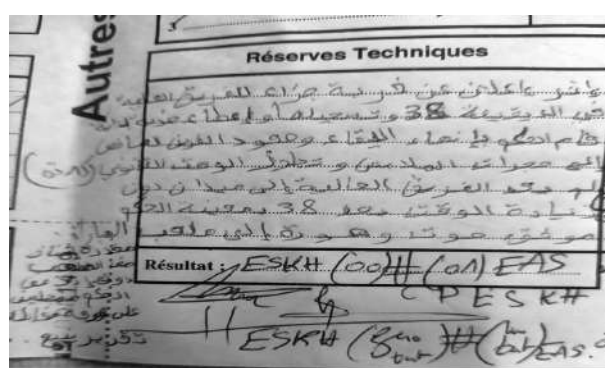
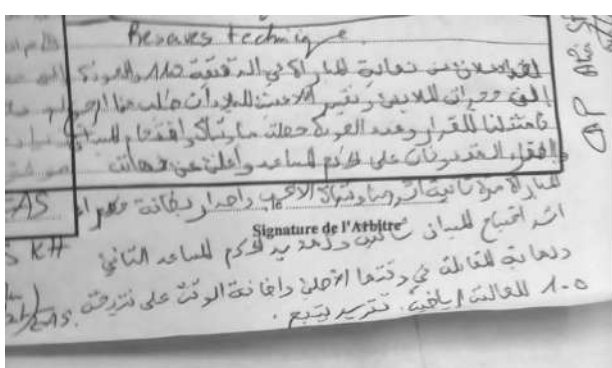
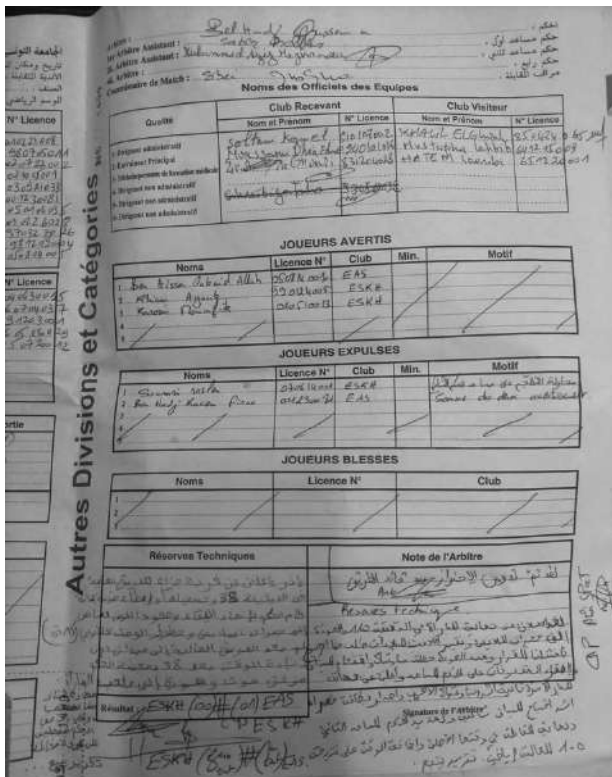
في رابطة الهواة المستوى الثاني

هل اتاك حديث المقابلة التي اعيدت 3مرات

الملابس الخاصة بالحكام اعلم الحكم لاعبي العالية الرياضية انهم امتنعوا عن العودة الى الميدان وهو كلام مجانب للصواب الغريب انه بعد شهر من المقابلة اعادت الرابطة تعيين المقابلة للمرة الثالثة وهو ما اثار استغراب عديد الاطراف هنا نسأل الا لهذه الدرجة يتم الاستخفاف بجهود الفرق وهل يعلم الحكم ومن عينه ان كلفة هذه المقابلة بلغت ال 5 الاف دينار وهي مرشحة لمزيد الارتفاع في صورة اعادتها للمرة الثالثة و هل يعلم القائمون على تسيير كرة القدم ان جل الفرق تعاني و ان النقطة بحسابها و ان الاستحقاق الرياضي تستحقه العاليه الرياضية في المبارتين و لا تتحمل اي مسؤولية في ما حصل؟ لماذا قامت لجنة التحكيم بتعيين المساعد محمد امين المغراوي بعد كل الاخلالات التي قام بها ؟ فقط نختم بالقول اذا ما كانت الأمور هكذا تدار فلماذا لم تفتح الرابطة تحقيقا قبل اتخاذ أي قرار ام ان المسألة حصلت فيها تدخلات جانبية

* محمد يوسف

في اطار الجولة العاشرة لبطولة الرابطة الثالثة المستوى الثاني - المجموعة الاولى عينت رابطة الهواة مباراة النجم الخميري بعين دراهم والعالية الرياضية يوم 9 فيفري 2025 بادارة الحكم اسامة بالحاج من رابطة تونس و بعد نهاية الشوط الاول بتقدم العالية الرياضية 1/0 وبعد العودة الى حجرات الملابس قرر الحكم إيقاف المقابلة لانعدام الرؤية حسب رأيه فامتثل الجميع الى القرار وبعد 10 ايام قررت الرابطة إعادة تعيين المقابلة بنفس الحكم لكن لجنة التحكيم غيرت المساعدين وعينت صابر بالخير (الذي وللأمانة كان محايدا واعطى لكل ذي حق حقه) ومحمد امين المغراوي كمساعد ثان و اعيدت المقابلة من النقطة الصفر اذ في الدقيقة 88 اعلن الحكم عن ضربة جزاء للعالية الرياضية وقد تم اكتساح الميدان من طرف الجمهور المحلي مع الاعتداء على لاعبي العالية وارهاب المساعد الثاني الذي حاول بشتى الطرق ارغام الحكم على الغاء ضربة الجزاء التي نفذت في الدقيقة 102 وبعد تنفيذها بنجاح اقتحمت الجماهير الميدان مرة اخرى فقام الحكم باطلاق الصافرة النهائية للمباراة مشيرا الى ان الشوط امتد الى مايقارب الساعة و 5 دق وانتهت المقابلة حينها عاد لاعبو العالية الى حجرات الملابس تاركين الحكم مع الفريق المحلي داخل الميدان في غياب كلي للامن وبعد مدة قصيرة وعندما كان لاعبو العالية بصدد الاستحمام طلب الحكم العودة الى الميدان زاعما ان المقابلة لم تنته و عليهم العودة لاكمال ما تبقى من وقت فامتثل اللاعبون وعادوا الى الميدان وسط فوضى كبيرة واجتياح للميدان وعند الوصول الى أرضية الملعب وذلك بشهادة مراقب الحكام السيد مصطفى السبعي والسيد سمير المغراوي مراقب الرابطة ودون التثبت من عدد اللاعبين اعلن الحكم عن نهاية المقابلة مرة اخرى اعتقادا ان السبب هو عدم خروج الجمهور من الملعب الا انه وعند الدخول الى حجرات



الموت المجاني القادم من الشام



* بقلم: خالد الكريشي

«إذا كنت تعتقد أنك تملك الحقيقة المطلقة، وأن رؤيتك للإنسان والمجتمع والكون هي الصحيحة وأن ما يخالفها من رؤى وأفكار هي خاطئة فأنت لا تختلف كثيرا عن داعش الفكرة/الرؤية»

كتبت سابقا أن الدولة السورية لم تسقط في 8 ديسمبر 2024 وأن الذي سقط هو النظام الأسدي البعثي الحاكم طيلة أكثر من نصف قرن بقبضة من حديد و نار ليحل محله نظام سياسي جديد ذو خلفية إسلامية جهادية تكفيرية بمساندة ومساعدة تركية/ خليجية/ صهيونية وفي إطار توافقات وصفقات أمريكية/ روسية/ إيرانية لم يتم كشف خيوطها بعد، فالدول باقية والأنظمة تتغير حسب موازين القوى والتحالفات الإقليمية والدولية ولم يكن بذلك استيلاء أحمد الشرع على السلطة في دمشق ذات فجر شتوي قارس ترجمة عن تحقيق الثورة السورية لأهدافها عند بدايتها في مارس 2011 لأن الثورة السورية انتهت وتحولت إلى حرب أهلية منذ أن دخلتها وشاركت فيها حركات الإسلام السياسي معتدليها ومتطرفيها وقامت بعسكرتها، فاتحة الباب أمام التدخلات الخارجية دول وتنظيمات طائفية و/ أو إرهابية من كل أصقاع العالم وإرهابيين من شذاذ الأفاق فتحوا شلالات الدم لم يتوقف جريانها إلى اليوم... لقد كان ربيعاً سوريا مزهراً إلى أن دخله حركات الإسلام السياسي بشقيها السني والشيعي وبطبيعتها المعتدلة والمتطرفة وتنظيماتها وجماعاتها المتعددة والمتناحرة المتقاتلة في ما بينها ولقد كشف الإعلان الدستوري السوري الصادر في 13 مارس 2025 الوجه المتطرف لأحمد الشرع المكنى بأبي محمد الجولاني المقاتل سابقا في تنظيم القاعدة ومؤسس جبهة النصرة المدرجة على قوائم الإرهاب في عديد الدول والمنظمات الدولية، الذي كان متظاهرا بالاعتدال عبر عودته إلى إسم الطفولة ونزعه العمامة الأفغانية واللحية الكثة وتعويض ذلك ببدلة غربية وربطة عنق جميلة وساعة يدوية من أغلى الماركات العالمية ولحية مشدبة، ليتضح فعلا أن التغييرات توقفت فقط عند الشكل دون تغييرات مهمة وجوهرية في فكره الإسلامي المتطرف الذي تربى عليه وتعمق لديه ممارسة وتطبيقا من خلال مسيرته المتعاقبة في التنظيمات الإرهابية المتعددة من تنظيم القاعدة إلى هيئة تحرير الشام مروراً بجبهة النصرة وتنظيم داعش حتى وان ظهرت صراعات بينه وبين هذا التنظيم الأخير فذلك تأكيد على قاعدة تكفير تنظيمات الإسلام السياسي الجهادي لبعضها البعض وادعاء كل منها على أنها تملك الحقيقة المطلقة وتضع الإنسان المسلم في متاهة وحيرة من أمره: أي منهم أصح وأي منهم أتع؟ فلفظة «الله أكبر» تجمع حين التهليل والتكبير بها القاتل والمقتول وأن كل ما رغب فيه أحمد الشرع خلال ثلاثة أشهر من حكمه المطلق من وضع بعض المساحيق المدنية ليست سوى «براغماتية مؤقتة» تجد مسوغاتها في «فقه الاستضعاف» المتجذر لدى حركات الإسلام السياسي الذي يقوم على إظهار المرونة في «تطبيق الشريعة في ظل ضعف المسلمين» أو عند مواجهة عقبات تمنعهم من تحقيق أهدافهم كاملة. فالعبرة بالتطبيق والممارسة وليست بالكلام والنوايا. خلال ثلاثة أشهر من استيلائه على السلطة كان أحمد الشرع الحاكم الفعلي، القوي والوحيد

في سوريا باسما نفوذه على كل مؤسسات الدولة وسلطاتها الثلاث بعد أن وسع صلاحيات حكومته بإدلب برئاسة محمد البشير إلى كامل سوريا تحت غطاء الحكومة الانتقالية، وحل كافة مؤسسات دولة الأسد، مما مكّنه من التحكم في المشهد السياسي العام وفي تفاصيله الخاصة، فأصدر الأمر المتعلق بإجراء الحوار الوطني وهو من اختار أعضاء اللجنة المشرفة على الحوار عددا وأسماء وهو من قام بتعيين أعضاء مؤتمر الحوار الوطني بالاسم لا بصفاتهم مقصياً الأحزاب السياسية المناهضة والمقاومة للنظام البعثي ولأغلب مكونات المجتمع السوري مما جعل منه مؤتمراً على المقاس الجولاني الجديد، غاب فيه الحوار وأقصيت فيه الوطنية، فهل يعقل إنجاز مؤتمر وطني للحوار في بلد عانى من الاستبداد والطائفية طيلة أكثر من نصف قرن في سويغات قليلة؟ وفي ظل إقصاء أغلب مكونات المجتمع المدني والسياسي؟ ويتم اعتماد مآلات هذا المؤتمر الوطني للحوار مصدراً للإعلان الدستوري بعد التنصيب عليها في التوطئة. ثم بتاريخ 1 مارس 2025 يضرب أحمد الشرع بمبادئ الانتخاب والشفافية والاستقلالية عرض الحائط ويصدر قراره المنفرد بتشكيل واختيار أعضاء لجنة خبراء -من الموالين له- لصياغة مسودة الإعلان الدستوري الذي كان جاهزاً بسرعة البرق في ظرف 12 يوماً فقط كأسرع إعلان دستوري في تاريخ الدول التي شهدت اضطرابات سياسية مسلحة وتتطلع إلى تحقيق انتقال ديمقراطي سليم، مما يعزز الرأي القائل بأن الاعلان الدستوري كان جاهزاً عند أحمد الشرع قبل تشكيل لجنة الصياغة والتي لم يكن أعضاؤها إلا مجرد ممثلين فاشلين في مسرحية الإعلان عنه مكتفين بوضع إمضاءاتهم عليه في محاولة لإضفاء شرعية قانونية ودستورية عليه، إنها حلقات من البطان المتكرر/ الولد، بطان ينتج بطاناً آخر بدايته استيلاء الشرع على السلطة بقوة السلاح ونهايته الظروف التي حفت بتشكيل لجنة صياغة الاعلان الدستوري وسرعة إعداده مروراً بالمؤتمر الوطني للحوار على المقاس فما بُني على باطل فهو باطل، فما بالك إن كان مبنياً على وجوه عديدة للبطان؟ مما يجعل مسار العدالة الانتقالية المعلن عليه في الإعلان الدستوري (المادة 49) فاشلاً بالضرورة قبل أن يبدأ فقد وُلد ميتاً مع انطلاقه دستورياً من مسلمة تتعارض مع روح وفلسفة العدالة الانتقالية المتعارف عليها التي نسفتها أحداث الساحل السوري.

يتعزز هذا الطرح من خلال مواصلة قراءة مواد الإعلان الدستوري (الدستور الصغير) الثلاث والخمسين والتي كرس في مجملها للرؤية السياسية والاجتماعية لمن وضعها وتعكس خلفيته الفكرية والدينية والنص الدستوري يقرأ بمجمله لا بتفاصيله، فبين يدي أحمد الشرع تتمركز كل سلطات الدولة، فهو الذي يعين أعضاء الحكومة ويعفيهم (المادة 35)، وهو الذي يختار ثلث أعضاء مجلس الشعب (مادة 24) إضافة إلى تمتعه بحق المبادرة التشريعية وحقه في الاعتراض على القوانين المصادق عليها من مجلس الشعب (المادة 39)، وهو الذي يعين أعضاء المحكمة الدستورية ويعفيهم (المادة 47) وهو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة (المادة 32) وحصص السلاح بيده بما أن المادة التاسعة تنص عن حصر السلاح بيد الدولة والحال أن الشرع هو الدولة والدولة هي الشرع مع حصر كل السلطات بيده الشيء الذي أصاب مبدأ التفريق بين السلط في مقتل، وهو الذي يتولى تعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية لدى الدول الأجنبية وإقالتهم (المادة 38) وهو الذي يعلن التعبئة العامة والحرب بعد موافقة مجلس الأمن القومي المتكون من أعضاء حكومته المعينين منه (المادة 41) لينصب نفسه أميراً لطائفة من المؤمنين وحاكماً بسلطات إلهية لا ترد خلال خمس سنوات قادمة تاريخ إعلان الدستور الدائم إذ يعتبر نفسه من خلال المادة الثالثة من الإعلان الدستوري ظل الله على أرض الشام والتي نصت صراحة فقرته الأولى على أن: «دين رئيس الجمهورية الإسلامية، والفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع». في مجتمع سوري متعدد الأعراق والطوائف والإثنيات والمكونات الدينية والثقافية مقصياً كل من لا ينتمي إلى دينه أو طائفته أو مذهبه من تولى منصب رئاسة الدولة معتمداً الفقه الإسلامي لطائفته مصدراً رئيسياً للتشريع والحال أن الفقه الإسلامي متعدد المذاهب، فأى مذهب سيتم اعتماده مصدراً للتشريع؟ وماهي وضعية بقية الأديان والطوائف كالمسيحيين والأكراد والسريان والآشوريين والدروز والشيعية العلويين والسنة غير المنتمين إلى طائفة ومذهب أحمد الشرع؟ الذي تجاوز «فقه التمكن» بوصفه مجموعة من الأحكام والمبادئ الفقهية التي تُطبَّق حتى تحقيق «الشوكة» أي المقدرة، والتي تهدف إلى إقامة الدين وإدارة شؤون المسلمين من خلال الالتزام الصارم بمقاصد الشريعة مؤسساً بذلك

الدولة الثيوقراطية/ الدينية على أساس إعلان دستوري مؤقت محدد فترة العمل به خلال خمس سنوات فقط سيتمكن فيها من مزيد توطيد أركانها وسلطاته الرئاسية حتى يكون الدستور الكبير»/ الدائم نسخة مطابقة للأصل من الإعلان الدستوري/ الدستور الصغير الذي جوبه بالرفض من أغلب مكونات الشعب السوري السياسية والعرقية. لقد كتب أحمد الشرع الإعلان الدستوري المهذّب للوحدة الوطنية السورية والمهدد للتقسيم وخاصة المادة الثالثة منه بدماء ضحايا الساحل السوري والقتل على الهوية لبنات وأبناء العلويين بدعوى أنهم من فلول النظام البعثي البائد في مجازر ومذابح بثت مباشرة على الهواء وأحصت الهبئات الحقوقية المحلية والدولية المستقلة أكثر من 1380 ضحية إضافة أن آلاف المشردين والمعتقلين والمخفيين قسراً والخسائر المادية الفادحة في الممتلكات مطبقاً ما قرأه حرفياً ونهله من أدبيات فقه الجهاد والتكفير كابن تيمية والمودودي وحسن البنا وسيد قطب وأبي بكر البغدادي ويوسف القرضاوي وغيرهم من دعاة التكفير بكل تفان وإخلاص وهو على دربهم سائرون بعد أن انتصر أبو محمد الجولاني على أحمد الشرع ليكون شر الخلف لشر السلف وتكون أحداث الساحل السوري والإعلان الدستوري تكريساً للاستبداد الإسلامي الطائفي والحل الوحيد للقضاء على الطائفية والمذهبية والقطع نهائياً مع الصراع الطائفي والمدمر المتواصل منذ أربعة عشر قرناً إلى اليوم بين الفرق والمذاهب الإسلامية العديدة وهي تكفر بعضها البعض بل وتكفر وتحل دماء الجميع وكل منها تدعي أنها «الفرقة الناجية» هو مواجهة أصل الداء بإخراج السياسة من الدين وإخراج الدين من السياسة وتركه ديناً مقدساً مطلقاً نقياً لا تشوبه شائبة، لأن السياسة عمل بشري نسبي مدنس بينما الدين مقدس، والتخلص بذلك من خرافة «الإسلام دين ودنيا» والاعتراف بكل شجاعة بأن الإسلام السياسي بشقيه السني والشيعي كارثة حلت بالأمة العربية وهو مبعث كل بلاء وشور. ما عدا ذلك سنظل ندور في دوامة العنف الطائفي القائم على الفعل ورد الفعل وحلقات مفرغة من الدم والقتل على الهوية والموت المجاني يتداولان عليها يوماً بيوم.